جامعة محمد البشير الإبراهيمي برج بوعريريج

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم علوم المالية والمحاسبة

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي

الميدان :علوم اقتصادية، تجارية، وعلوم التسيير

الشعبة: مالية ومحاسبة

التخصص: محاسبة وجباية معمقة

بعنوان:

أهمية الثروة المعدنية في تحسين الجباية المحلية في الاقتصاد الجزائري

من إعداد الطالبين:

- بن حسين عبد السلام
- تقية يحيى

إشراف :

الأستاذة الدكتورة : أمال شوتري

أعضاء لجنة المناقشة

رحيم حين	أستاذ دكتور	رئيسا
شوتري امال	أستاذ دكتور	مشرفا
وارث سعيد	أستاذ مساعد أ	مناقشا

السنة الجامعية 2024/2023

بسم الله الرحمن الرحيم
١٤٣٨

الإهـــــداء

الحمد لله حبا وشكرا وامتنانا على البدء والختام

لكل بداية نهاية ولكل نهاية حكاية وحكايتنا كانت رحلة طويلة مملوءة بالطموحات

فالحمد لله الذي يسر لنا البدايات و بلغنا النهايات بالخير واليمن والبركات

بكل فخر واعتزاز اهدي ثمرة نجاحي وتخرجي

لنفسي الطموحة التي آمنت وسعت وحققت بفضل الله تبارك وتعالى

إلى الذي زين اسمي بأجمل الألقاب، إلى الذي دعمني و كان سندي وقت الصعاب، الذي علمني أن الدنيا كفاح، فاتخذ العلم والمعرفة لها سلاح، إلى فخري واعتزازي وقدوتي وملاذي بعد الله: والدي

إلى من جعل الله الجنة تحت قدميها، واحتضنني قلبها فبل يديها إلى من هي في الحياة حياة ،إليك ينحني الحرف حبا وامتنانا :إليك والدتي

إلى من كان لهم بالغ الأثر في حياتي إخوتي و أمي الثانية (جدتي) دون أن أنسي الكتاكيت الصغار :محمد، لجين، مريم وكل العائلة الكريمة.

إلى رفقاء الدرب وخيرة الأصحاب أصدقائي :أيمن، أكرم، تقي الدين، علاء الدين

إلى الأموات الأحياء في القلب جدي و صديقي أيمن رحمهم الله وأسكنهم فسيح جنانه

إلى صديقي وزميلي عبد السلام الذي شاركني و قاسمني مجهودات هذا العمل

وأخيرا من قال أنا لها نالها وأنا لها وإن أبت أتيت بها وكل هذا بتوفيق من الله

يحي

الإهـــــــداء

ربنا لك الحمد كما ينبغي لجلال وجهك وعظيم سلطانك ومجدك على ما أنعمت علي

من نعم لا تحصى منها توفيقك ايانا لإنجاز هذا العمل

أهدي ثمرة هذا العمل

إلى من سهرت الليالي لأجلي، إلى من أعطتني حبها وأحبتني أكثر من نفسها، إلى من

أضاءت لعيني بريق النجاح والأمل فكانت رمز دائما للطيبة والمحبة إليك حبيبتي وأعز ما

أملك في هذا الجود

أمي الغالية

إلى الذي نزع الأشواك عن طريقي ليمهد لي طريق العلم، إلى من كان سندا لي وتاجا أرفع

به رأسي أبي العزيز

إلى أخي محمد، وابن عمي عبد الناصر حفضها الله، دون أن ننسى الكتكوت ابن أخي

مغيث ، وكافة الأهل والأقارب *حفظهم الله*

إلى زميلي يحي الذي شاركني وقاسمني جهد هذا النجاح

إلى جميع أصدقائي

إلى من كل شجعني على مواصلة وإتمام هذا العمل

عبد السلام

شكر وعرفان

قال رسول الله (صلى الله عليه وسلم): "مَنْ صَنَعَ إِلَيْكُمْ مَعْرُوفًا فَكَافِئُوهُ، فَإِنْ لَمْ تَجِدُوا مَا تُكَافِئُونَهُ فَادْعُوا لَهُ حَتَّى تَرَوْا أَنَّكُمْ قَدْ كَافَأْتُمُوهُ". (رواه أبو داوود)

بداية نشكر الله ونحمده على توفيقنا لإتمام هذا العمل

كما نتوجه بجزيل الشكر للأستاذة الفاضلة الدكتورة "**أمال شوتري** " على المجهودات المبذولة طيلة مراحل إنجاز المذكرة، وعلى ما قدمته لنا من نصائح و إرشادات لإكمال هذه المذكرة على أكمل وجه، فلك منا فائق الاحترام والتقدير.

كما نتقدم بالشكر الجزيل إلى أعضاء لجنة المناقشة لقبول مناقشة مذكرتنا

ونتقدم بالشكر إلى كل من ساندنا ومد لنا يد العون سواء من قريب أو من بعيد وكل من ساهم معنا في إكمال العمل .

ونتقدم بالشكر إلى جميع أساتذة كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

شكرا لكم جميعا وجزاكم الله خير الجزاء .

الملخص :

تهدف الدراسة إلى البحث في مدى أهمية الثروة المعدنية في الجباية المحلية في الاقتصاد الجزائري، وإبراز أهمية التوجه إلى الاستثمار في قطاع المناجم، باستغلال الإمكانيات المتاحة من الثروات المعدنية. تم الاعتماد على المنهج الوصفي من خلال تحليل بعض المؤشرات والاحصائيات ذات العلاقة، وقد توصلت الدراسة إلى نتائج عديدة أهمها: محدودية استغلال الثروات المعدنية التي تملكها الجزائر في الجباية المحلية على الرغم من توفرها على احتياطات ضخمة .أوصت الدراسة أصحاب القرار بضرورة استغلال الثروة المعدنية في زيادة موارد الجباية المحلية كبديل استراتيجي للنفط والغاز بغرض تمويل الجماعات المحلية التي تعاني من قيد التمويل، بهدف تحقيق التنمية المحلية، وصولاً إلى التنمية الشاملة.

الكلمات المفتاحية : الثروة المعدية، الجباية المحلية، قطاع المناجم، التنمية المحلية، التبعية النفطية.

Abstract:

The study aims to investigate the importance of mineral wealth in local finance in the Algerian economy, and to highlight the importance of investment in the mining sector, by exploiting the available potential of mineral wealth. The descriptive approach was relied upon through the analysis of some relevant indicators and statistics. The study reached several results, the most important one is: the limited exploitation of mineral resources owned by Algeria for local finance despite its availability of huge reserves. The study recommended to decision-makers the need to exploit mineral wealth to increase local finance resources as a strategic substitute for oil and gas for the purpose of financing local groups that suffer from funding constraints, with the aim of achieving local development, leading to general development.

Keywords : Mineral wealth , local finance, mining sector, local development, oil dependence.

قـائـمـة المـحـتـويـات

العنوان	الصفحة
الإهداء	-
شكروعرفان	-
ملخص الدراسة	I
قائمة المحتويات	II
قائمة الجداول	III
قائمة الأشكال	VI
مقدمة	أ-ج
الفصل الأول : الإطار النظري حول الثروات المعدنية والجباية المحلية	
المبحث الأول : مفاهيم أساسية حول الثروات المعدنية	05
المبحث الثاني : الإطار النظري للجباية المحلية	19
المبحث الثالث : الدراسات السابقة	27
الفصل الثاني: الدراسة التطبيقية – دراسة حالة الجزائر-	
المبحث الأول: خصوصية الثروة المعدنية بالجزائر	35
المبحث الثاني: الأهمية النسبية للثروة المعدنية في الاقتصاد الجزائري	45
المبحث الثالث :دور الثروة المعدنية في الجباية المحلية في الجزائر	56
الخاتمة	70
قائمة المراجع	73
فهرس المحتويات	78

قـائـمـــة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
01	تطور مساهمة قطاع التعدين في الناتج المحلي في المملكة العربية السعودية	17
02	أوجه التشابه والاختلاف بين الرسم والضريبة	22
03	المعادن المستغلة في مرحلة ما قبل الاستقلال	37
04	أبرز الشركات التي أشرفت على النشاط المعدني والمؤسسات التابعة لها	38
05	قائمة مؤسسات النشاط المعدني في الجزائر	46
06	تطور كمية إنتاج الحديد 2019/2009	47
07	تطور كمية إنتاج وتصدير الفوسفات 2019/2009	49
08	تطور كمية إنتاج الذهب 2018/2009	49
09	تطور مساهمة قطاع المناجم في لإنتاج المحلي الاجمالي	52
10	تطور مساهمة قطاع المناجم في القيمة المضافة	53
11	تطور مساهمة قطاع المناجم في الناتج المحلي الحقيقي	55
12	تطور حجم المبيعات حسب قطاع المناجم2013/ 2022	56
13	الضرائب والرسوم المخصصة جزئيا للجماعات المحلية	58
14	الضرائب والرسوم المخصصة كليا للجماعات المحلية	59
15	حصيلة رسم أرباح المناجم المحصلة كليا للجماعات المحلية	59
16	تطور الضرائب خارج المحروقات والجباية البترولية 2021/2009	61
17	الاخضاعات الجبائية المنجمية المخصصة للجماعات المحلية 2023	63
18	معدل ومبالغ التخصيص للجماعات المحلية 2024	64

قـائـمـــة الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
01	خريطة مبسطة لصناعة التعدين حول العالم	15
02	تطور كمية إنتاج معدن الحديد 2019/2009	48
03	تطور كمية إنتاج وتصدير الفوسفات 2019/2009	49
04	تطور كمية إنتاج الذهب 2018/2009	51
05	تطور مساهمة قطاع المناجم في الإنتاج المحلي والقيمة المضافة	54
06	حجم المبيعات حسب قطاع المناجم 2022/2013	56
07	حصيلة رسم أرباح المناجم المحصلة كليا للجماعات المحلية	60
08	تطور الضرائب خارج المحروقات والجباية البترولية 2021/2009	62

مقدمة

تُعد الثروات الطبيعية هبة من الله سبحانه وتعالى للبشرية، فهي عصب الحياة على كوكب الأرض وتُشكل ركيزة أساسية للاقتصاديات المحلية والعالمية؛ حيث تؤدي الثروات الطبيعية دورا حيويا في التنمية الاقتصادية، مما جعل الطلب عليها يتزايد بشكل كبير والمنافسة عليها تشتد. وتمثل الثروات المعدنية أهم وأبرز الثروات الطبيعية إذ تشكل مصدراً هاماً لمعظم القطاعات الصناعية، خاصة صناعة الصلب والحديد وصناعة التعدين التي تعد واحدة من أهم الدعامات للصناعة والنمو في الاقتصاديات الحديثة؛ وبشكل توفر مخزون من الثروات المعدنية ضمانة قوية لاقتصاد قوي، لاسيما فيما يرتبط بحل مشكل وقيد تمويل التنمية بنوعيها الشامل والمحلي.

تزخر الجزائر بالثروات المعدنية بمختلف أشكالها و أنواعها وتتركز بكثرة في صحرائها الكبرى جنوبا ومن الأمثلة على ذلك : الحديد والرصاص والذهب.....الخ. وعلى الرغم من توافر وتعدد الثروات المعدنية باحتياطات ضخمة يجعلها المورد الثالث بعد البترول ومشتقاته لو أحسن استغلالها اقتصاديا إلا أنها لم تحظى بالاهتمام المطلوب خاصة وأن الثروات المعدنية هي من أهم مصادر الدخل الوطني و تمويل المشاريع للكثير من الدول النامية. وعليه؛ فالجزائر مطالبة بأن تستغل الثروات المعدنية كمصدر تمويلي مهم يمكن أن يؤدي دورا في تحسين ايرادات الجباية خاصة المحلية بغية تحقيق أهداف التنمية المحلية، وذلك من خلال زيادة الايرادات الضريبية وخلق فرص العمل إضافة الى تحفيز النمو الاقتصادي، وجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة وتطوير الصناعات المرتبطة به، بغية تحقيق التوجه نحو تنويع مصادر الدخل وتحرير اقتصادها وتقليل اعتمادها على صادرات النفط والغاز الطبيعي وجذب المزيد من الاستثمارات لتطوير قطاع التعدين وتحسين كفاءة استغلال الثروات المعدنية، واستغلال هذه الثروات بشكل مستدام لتحقيق وتحقيق عائدات مجزية تكفل لمواطنيها حياة كريمة في الحاضر والمستقبل .

1- **إشكالية البحث :**

تواجه الجباية المحلية المحلية شحاً في الموارد المالية خاصة والجزائر تعتمد على النفط بشكل كبير في مواردها المالية، مما يجعل الثروات المعدنية تحظى بدور محوري في المساهمة في الجباية المحلية. وعليه يمكن صياغة السؤال الرئيسي للبحث على النحو التالي:

ما مدى أهمية الثروة المعدنية في تحسين الجباية المحلية بالجزائر؟

وتم طرح الأسئلة الفرعية التالية :

- ماذا نقصد بالثروات المعدنية وفيما تكمن أهميتها ؟
- ماذا تعني الجباية المحلية و ما هي أهم أهدافها؟
- ما هو دور الثروات المعدنية في تحسين الجباية المحلية؟

2- **أهداف البحث :** تتمثل أهداف البحث في :

- التعرف على المفاهيم العامة للثروات المعدنية والجباية المحلية.
- التعرف على إمكانيات الجزائر من الثروة المعدنية، وواقع الجباية المحلية والتحديات المستقبلية التي تواجهها.
- دراسة دور الثروة المعدنية في تحسين الجباية المحلية بالجزائر مع اقتراح مجموعة من الحلول للاستغلال الأمثل للثروة المعدنية و تفعيل دورها في تحسين الجباية المحلية.

3- منهج الدراسة : في إطار هذا البحث ومن أجل معالجة إشكالية موضوع الدراسة تم الاعتماد على المنهج الوصفي، وهو المنهج الأكثر استخداما وشيوعا في العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بالاعتماد على مجموعة من المؤشرات والإحصائيات ذات العلاقة .

4- دو افع اختيار الموضوع:

هناك عدة دوافع شجعتنا على اختيار هذا الموضوع والاهتمام بدراسته نلخصها فيما يلي:

- نقص الدراسات التي تتناول هذا الموضوع المهم، خاصة على مستوى مكتبة الكلية .
- يعد هذا الموضوع من أبرز المواضيع المطروحة على مستوى الساحة العالمية وعلى مستوى الجزائر في السنوات الأخيرة.
- الاهتمام الشخصي بالاقتصاد والقضايا المالية والرغبة في المساهمة في تحسين الاقتصاد الوطني الجزائري .
- أهمية الموضوع بالنسبة للجزائر خاصة في ظل التحديات التي تواجهها البلاد في مجال التنمية الاقتصادية وفي ظل تبني الاستراتيجية الوطنية لتثمين وتطوير الموارد المنجمية .

5- صعوبات الدراسة:

- صعوبة الحصول على المراجع والمعلومات المرتبطة باشكالية الموضوع.
- قلة الاحصائيات المتعلقة بهذا الموضوع على مستوى الجزائر، ومحدودية التفصيل في إحصائيات الثروة المعدنية بشكل عام ودورها في الكثير من المؤشرات الإقتصادية، لاسيما بالنسبة لجانب الجباية المحلية. مما جعلنا نعتمد على بعض المؤشرات في العقد الأخير والتي تخدم الموضوع.

6- هيكل الدراسة :

للإجابة على الإشكالية المطروحة قسمنا هذه الدراسة إلى فصلين، الفصل الأول يتضمن الإطار النظري للدراسة، حيث قسم إلى ثلاث مباحث، المبحث الأول تم التطرق فيه إلى الإطار النظري للثروات المعدنية، أما المبحث الثاني فخصص للإطار النظري للجباية المحلية، أما المبحث الثالث فتطرقنا فيه إلى الدراسات السابقة.

تناول الفصل الثاني الدراسة التطبيقية لتحليل حالة الجزائر ، حيث تم تقسيمه إلى ثلاث مباحث، المبحث الأول تم فيه تقديم معلومات حول خصوصية الثروات المعدنية في الجزائر، أما المبحث الثاني فتناول الأهمية النسبية للثروة المعدنية في الاقتصاد الجزائري، وفي الأخير تناول المبحث الثالث دور الثروة المعدنية في الجباية المحلية في الجزائر، كما تم في النهاية إعداد خاتمة الدراسة التي تضمنت نتائج الفصلين، متبوعة بجملة من الاقتراحات المستنتجة، وأخيرا تم صياغة آفاق الدراسة.

الفصل الأول

الإطار النظري للثروات المعدنية والجباية المحلية

تمهيد :

يؤدي قطاع الثروة المعدنية دوراً أساسياً في التنمية الاقتصادية، بوصفها عنصراً ترتبط به القطاعات الاقتصادية الأخرى وتتقاطع معه، ولقد تضاعف الطلب على المعادن أضعافاً مضاعفة في القرن العشرين نتيجة التطورات العلمية والصناعية والتكنولوجية المذهلة، والزيادة الهائلة في عدد السكان.

للثروات المعدنية أهمية استراتيجية تمس الأمن القومي والاستقلالية الاقتصادية، ولا تكمن أهميتها في مراحل الاستخراج بل تتزايد في المراحل اللاحقة من التصنيع، فضلاً عن عدها مصدراً مهماً من مصادر تمويل التنمية، لاسيما المحلية منها وهو موضوع الدراسة، لذلك سيتم في هذا الفصل التطرق في مبحثين إلى مفاهيم أساسية حول الثروات المعدنية والجباية المحلية .

المبحث الأول : مفاهيم أساسية حول الثروات المعدنية

تعد الثروات المعدنية كما أسلفنا عنصرا أساسيا من عناصر الدخل القومي، وهي دعامة تعتمد عليها الدول في تطوير صناعاتها وتنمية اقتصادها، لذا سنتطرق في هذا المبحث إلى تعريف هذه الثروات وإحصاء أنواعها ومعرفة أهميتها .

المطلب الأول : مفهوم الثروات المعدنية

قبل تعريف الثروات المعدنية نسلط الضوء على بعض المصطلحات ذات الصلة :

أولا : تعريف الثروات الطبيعية.

"الثروات الطبيعية هي كل الموارد الموجودة على سطح الأرض أو داخل باطنها، والتي أوجدها الخالق عز وجل وليس للإنسان دخل في وجودها، ونظرا لأهميتها الحيوية واعتماد الإنسان عليها فهو يؤثر فيها ويتأثر بها أيضا "[1].

و قد صنفها الباحثون البيئيون الى ثلاث أصناف تندرج في كل واحد منها عدد من الموارد وهم:

- الثروات الطبيعية الدائمة.
- الثروات الطبيعية المتجددة.

1حمزة الجبالي، **التنمية المستدامة استغلال الموارد الطبيعية والطاقة المتجددة**، دار الأسرة للإعلام ودار عالم الثقافة للنشر، عمان الاردن، 2016، ص 18--19.

- الثروات الطبيعية غير المتجددة.

ثانيا : تعريف المعدن

عَرَّفَ المختصون في علم المعادن **المعدن**"على أنه مادة نقية غير عضوية متبلورة، توجد في القشرة الارضية بشكل طبيعي ".[1]

كما يمكن تعريف **المعدن** "على أنه عنصر كيميائي متكون كناتج عن عمليات جيولوجية"[2]

لذا فإن المعدن عبارة عن مادة صلبة وغير عضوية، توجد في الأرض بصورة طبيعية ذات تركيب كيميائي مميز أو متغير في نطاق محدود، وله تركيب بلوري داخلي ثابت، ويظهر أحيانا في شكل بلورات ويوجد على شكل متبلور في غالب الأحيان .

ثالثا : تعريف التعدين

"هو عملية استخراج الموارد المعدنية المختلفة من صخور القشرة الأرضية بغض النظر عن طبيعة المعدن الموجود هل هو فلزي أو لا فلزي، ومن خصائص حرفة التعدين كثرة نفقاتها وتعدد مفرداتها"[3]

رابعا : تعريف الثروات المعدنية:

تعددت تعاريف الثروة المعدنية،نذكر منها:

1- **التعريف الأول :** " الثروات المعدنية هي كل ما يوجد في الدولة أو المنطقة أو القارة من خامات معدنية، كالحديد والنحاس والألمنيوم والرصاص ".[4]

2- **التعريف الثاني:** "تعد الثروات المعدنية من أهم الموارد غير المتجددة، وهي كل ما يخرج من باطن الأرض أو يستخرج من أحجارها وله قيمة اقتصادية وتستفيد منه المجتمعات"[5].

---

[1] سهام محمود خصاونة، **أساسيات في العلوم العامة**، الطبعة الأولى، المناهج للنشر والتوزيع، عمان، 2014، ص 72.

[2] محمد رضا محرم، **الثروة المعدنية العربية**، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، بيروت، 1984،ص 29 .

[3] عبد الله بن محمد العمري، **موسوعة العمري في علوم الأرض(المعادن والتعدين)**، العبيكان للنشر، السعودية، 28 مارس 2024، ص48.

[4] إبراهيم موسى الزرقطي، **معجم المصطلحات والمفاهيم الجغرافية**، المنهل للنشر، الأردن، 2007، ص 57.

[5] أمال شوتري، **تصورات مستقبلية للصراع على الثروات المعدنية باستخدام منطق لعبة الكراسي الموسيقية**، المجلة الدولية للأبحاث العلمية والتنمية المستدامة، المجلد 07، العدد 01 ، مصر ، 2024، ص 26.

3- **التعريف الثالث :** " تعتبر الثروات المعدنية جزءًا هامًا من الاقتصاد العالمي، وتشمل مجموعة متنوعة من المعادن القيمة مثل :الذهب، الفضة، النحاس، الحديد، الألمنيوم، الفحم، النفط، ا لغاز الطبيعي، وتلعب هذه الموارد دورًا حيويًا في تلبية احتياجات الصناعة والبنية التحتية وتحفيز النمو الاقتصادي ".[1]

المطلب الثاني : أنواع وأهمية الثروات المعدنية

تشتمل الثروة المعدنية على مجموعة متنوعة من المواد، التي تختلف أهميتها من مادة إلى أخرى وفي هذا المطلب سنتطرق إلى أنواع الثروات المعدنية وأهميتها :

أولا : أنواع الثروات المعدنية:

يقصد بموارد الثروة المعدنية (Minerals) كل ما يستخرج من القشرة الأرضية عن طريق التعدين (Mining)، وقد صنف علماء الجيولوجيا الاقتصادية المعادن والخامات في العالم حسب خواصها ووجودها في الطبيعة وطرق تكوينها واستخداماتها الى صنفين رئيسيين هما : مركبات فلزية، وأخرى غير فلزية نعددها فيما يلي :

***1- المعادن الفلزية* METALS:**

وتنقسم المعادن الفلزية إلى أنواع منها:[2]

1-1- *المعادن الحديدية* Ferrous : تشمل الحديد ذاته والذي ينتج من خامات الهيمانيت، الماجنتيت، الليمونيت، البيريت، تستخدم كلها في صناعة الحديد الصلب، والذي يعد بدوره أساسا لآلاف الصناعات والسلع الإنتاجية والاستهلاكية .

1-2- السبائك الحديدية Ferro –alloys : تشمل المنجنيز، الكروم، النيكل، الموليبدنم، التيتانيوم ، الفاناديوم، التنجستين، الكوبالت وغيرها من المعادن التي تستخدم بكميات قليلة لإنتاج أنواع معينة من الحديد الصلب مثل : الصلب المقاوم للحرارة الشديدة الصلب غير القابل للصدأ، الصلب المستخدم في الآلات القاطعة وغيرها .

1 -3- معادن غيرحديدية : وتشمل الألمنيوم، النحاس، الرصاص، الزنك، القصدير، الثوريوم واليورانيوم وغيرها.

---

[1] منظمة البترول العالمية (OPEC).

[2] جودة حسنين جودة، فتحي محمد أبو عيانة، **قواعد الجغرافيا العامة الطبيعية والبشرية**، دار المعرفة الجامعية، مصر ، 2012، ص 508-510.

4-1- **المعادن الثمينة :** تشمل الذهب، الفضة والبلاتين، تشترك هذه المعادن في بعض الخواص المشتركة مثل البريق أو اللمعان الخاص، كما أنها تكون صلبة في درجات الحرارة العادية،ولكنها تنصهر عند التسخين الشديد بدرجات حرارة عالية، ونظرا لقابليتها للطرق فيمكن تشكيلها بأي طريقة وبدرجات صلابة مختلفة، كذلك فإنها تتميز بالمرونة وسهولة سبكها مثل : الصلب الذي يعد سبيكة من الحديد، المنجنيز، البرونز سبيكة من النحاس والقصدير، العملات المعدنية سبائك من الذهب والنحاس والفضة وغيرها، كذلك فإن بعض هذه المعادن يعد موصلا جيدا للكهرباء .

2- **المعادن اللافلزية:**

وتنقسم الى عدة انواع منها: [1]

2-1- الكبريت ،السيلينيوم، التيلور، الزرنيخ والجرافيت .

2-2- لفوسفات، الفلورين، الباريت،السيليستين،المايكا، الكوارتز، الشب، الأسبستوس ،الفيرميكوليت، التالك والحجرالأملس، المغنزيت، الدولوميت و الكالسيت .

2-3- الكاولين، الفلسبار، الهالوسيت والبيقماتيت، الدياتوميت، البيروفيليت والوالاستونيت .

2-4- المواد الصلصلية المستخدمة لصناعة البنتونيت والتربةالمزيلةللألوان، الأتابولجيت و البرليت .

2-5- النيترات وأملاح الصوديوم و البوتاسيوم في حالتها الصلبة أو المحلولة، البورات والأملاح الأخرى المرافقة في نفس المكامن .

2-6- الرخام، الكالسيدوين، الاراقونيت، الكلسوالصخورالبركانية، والصخور المتحولة الموجهة للديكور و التزيين.

2-7- الصخور والرمال السيليسية ذات الاستخدام الصناعي.

2-8- الكلس الموجه لصناعة كربونات الكالسيوم ذو الاستعمال الصناعي أو الصناعي الغذائي.

2-9- الفلزات الثمينة والأحجار النفيسة وشبه النفيسة منها : الذهب، الفضة، الماس،التوباز، الجارنيت الأوبال، و الأحجار الأخرى النفيسة، وغير النفيسة .

ثانيا : أهمية الثروة المعدنية :

تتباين أهمية الثروة المعدنية وقيمتها الاقتصادية حسب درجة انتشارها أو حيوية المجالات التي تستخدم، وتظهر هذه أهمية هذه الثروات من حيث:[1]

[1] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 18، 2014، ص 7.

1- **تواجدها في مواقع محدودة :** كالذهب و اليورانيوم، القصدير، البلاتين و الزئبق، فالذهب كمعدن نفيس مثلا يستخدم بحكم الندرة النسبية كغطاء عالمي لأوراق النقد، فضلا عن استخدامه في صناعة الحلي والمجوهرات وبعض الصناعات الإلكترونية، وتستمد جنوب أفريقيا جانبا من أهميتها التعدينية ووزنها السياسي من كونها الدولة الأولى في إنتاج الذهب في العالم حيث يتركز بها 35%من هذا الإنتاج .

وعلى الرغم من أن البلاتين يستخدم في صناعة العديد من الأجهزة الكهربائية وفي طلاء العدد والآلات لعدم قابليته للذوبان في الأحماض وارتفاع درجة حرارة انصهاره، فضلا عن صناعة الحلي والمجوهرات، إلا أن أهميته الاقتصادية مستمدة أساسا من ندرته، حيث يبلغ 95% من إنتاج العالم في روسيا وكندا وجنوب أفريقيا .

2- **حيوية المجال التي تستخدم فيها:** كالألومنيوم، النحاس، الحديد، النيكل، التيتانيوم هي معادن واسعة الانتشار في القشرة الأرضية، حيث تأتي أهميتهم في المجالات التي يستخدمون فيها.

- النيكل الذي يوجد في الصخور النارية يستخدم في صناعة السبائك الحديدية وأجزاء الآلات المعرضة للاحتكاك والتآكل، صك النقود، طلاء هياكل الطائرات والسيارات .
- النحاس يستمد أهميته من استخداماته العديدة والمهمة بسبب قابليته لتوصيل الكهرباء والطرق والسحب، ولذ يستخدم في صك النقود وصناعة الأسلاك والكابلات الكهربائية، وبعض أجزاء الطائرات .
- أما خام الحديد فهو يعد الدعامة الأساسية لقيام الصناعة بصفة عامة والصناعات الثقيلة بصفة خاصة، والتي ترتبط باختلاط الحديد ببعض العناصر المعدنية الأخرى كالمنجنيز و النيكل و التنجستن الذي ينتج عنه تكوين السبائك الحديدية التي تستخدم في صناعة المعدات والماكينات، آلات القطع والأسلحة، كما جعلته الخاصية المغناطيسية التي يتميز بها يستخدم في صناعة المولدات والمحركات وأجهزة الراديو و الهاتف .
- يستمد معدن التيتانيوم أهميته من استخدامه في صناعة مركبات الفضاء والطائرات الحربية والمدنية، المدافع الثقيلة و تدريع الدبابات، تغطية أسطح الطوب الحراري وبعض الصناعات الكيميائية والطبية، اليابان

[1] محمود توفيق، **الدولة في عالم بلا حدود**، مكتبة الأنجلو المصرية، مصر، الطبعة الرابعة، 2023، ص251، 253 .

والولايات المتحدة هي من مقدمة الدول المنتجة لهذا المعدن أما روسيا فتعد البطن الأساسي لأفران الصلب وتغليف انابيب البترول .

3- **الجمع بين الندرة وحيوية المجال التي تستخدم فيها:** الفضة، الكروم و اليورانيوم على الرغم من ندرتهم إلا أن لهم مجالات استعمال عديدة :

- الفضة على الرغم من أنها محدودة الانتشار وشديدة التركيز في الصخور، إلا أنها تستخدم في أغراض حيوية كثيرة كصك النقود وصناعة الحلي، مواد الطلاء، الأجهزة (الكهربائية / الإلكترونية / الضوئية / الفيزيائية الحساسة)، فضلا عن استخدام سبائك الفضة في صناعة بعض أجزاء الطائرات والصواريخ .
- الكروم له تركيز جغرافي شديد حيث يستخدم في صناعة السيارات، الطائرات، الصواريخ والأجهزة الكيميائية والطبية وبعض الصناعات الحربية .

4- **المعادن مصدر للطاقة :** للمعادن دور مهم في توليد الطاقة ومن أهمها الفحم بكل أنواعه وزيت البترول والغاز الطبيعي فضلا عن اليورانيوم .

- يستخدم الفحم بأنواعه الثلاثة (الإنثراسيت / اللجنيت / البيتومين) كوقود لتوليد البخار والكهرباء وصهر الحديد الخام، كما يستخدم كمادة خام في الصناعات الكيماوية لإنتاج المنظفات واللدائن، الأصباغ، الألياف والعقاقير الطبية والأسمدة، حيث تحتل الصين المرتبة الأولى في إنتاج الفحم، بنسبة ما يقارب 30% من الإنتاج العالمي، تليها الولايات المتحدة بنسبة 20% والهند بنسبة 8 %من إنتاج العالم. وقد ظل الفحم أهم مصدر للطاقة حتى مطلع الخمسينيات من القرن العشرين، حين بدأ البترول ومشتقاته يحتل مركز الصدارة سواء كوقود وقوة محركة لإدارة المعدات، أو كمادة خام في الصناعات البتروكيماوية .
- تعد السعودية من أكبر منتجي البترول في العالم حيث تسهم بنحو 13%من إنتاج البترول العالمي، تليها روسيا 12%و الولايات المتحدة 9 %.
- أما الغاز الطبيعي فهو يستمد أهميته من استخدامه النظيف كوقود وقوة محركة للآلات والمعدات، وهو ينتج قدرا من الطاقة عند احتراق كل كيلو جرام من محتوى الكربون به يعادل ضعف نظيره من الفحم، وعلى الرغم من أن موارد الغاز الطبيعي أضخم كثيرا وأفضل توزيعا من مصادر البترول، إلا أن ما يحد من استغلاله حاجته لاستثمارات ضخمة خصوصا فيما يتعلق بنقله عبر خطوط الأنابيب أو بالناقلات المبردة، وتعد روسيا أكبر منتج للغاز الطبيعي حيث تنتج ما يقارب من 32%من إنتاج العالم، تليها الولايات المتحدة بنسبة 20%وكندا حوالي 7%.

المطلب الثالث :التوزيع الجغرافي للمعادن في العالم و أكثر الدول انتاجا لها

تتوزع الثروات المعدنية توزيعاً غير عادل فهناك مناطق يكثر فيها تركز المعادن وأخرى يقل أو يكاد ينعدم ويكون هذا الأمر على مستوى الدولة الواحدة وعلىمستوى القارات.

أولا : التوزيع الجغرافي للثروات المعدنية في العالم

يتمثل التوزيع الجغرافي للثروات المعدنية في العالم حسب كل قارة وهي كما يلي:[1]

1- قارة آسيا:

تعد المناطق الشمالية من آسيا من بين الأقاليم الغنية بالثروات المعدنية، إلا أن الصين تعد أكبر منتجا للذهب في العالم، فقد يقدر انتاج قارة اسيا ب 96 مليون طن سنويا أي ما يعادل 18%من حجم الإنتاج، كما تعتبر ثاني قارة من حيث إنتاج الألمنيوم، كما تنتج 8 % من الإنتاج العالمي من الحديد، وتعد جبال الأورال والقوقاز مناطق هامة في المعادن.

2- قارة أمريكيا الشمالية:

تعد جبال روكي في غرب القارة من المناطق الغنية بالثروات المعدنية، مثل النحاس والرصاص والفضة، كما يوجد في جبال الأبلاش أكبر مناجم الفحم في القارة، وتعتبر ولايات ميتشيجان و مينيسوتا في الوسط الأمريكي من أكبر مناطق إنتاج عروق الحديد، كما تعد مناجم الذهب في ولايات ألاسكا ونيفادا وكاليفورنيا وداكوتا الشمالية من أشهر مناجم الذهب في القارة، ويوجد في القارة أكثر من 500 منجم تعدين لفلزات الحديد، وما يقارب 1200 منجماً لاستخراج معادن لافلزية منتشرة في جميع أنحاء الولايات الأمريكية، وتمتد خامات الحديد أيضاً بالمكسيك .

3-قارة أوروبا:

تنتشر المعادن في معظم الدول الأوروبية، وتعد منطقة الدورن في ألمانيا من أشهر مناطق إنتاج الفحم في القارة، حيث بلغ إنتاج الحديد فيها 26 مليون طن، يتركز معظمه في السويد 22 مليون طن، كذلك منطقة لورين الفرنسية المشتهرة بإنتاج الحديد، حيث أن ثلثي إنتاج فرنسا موجود فيها .

4-قارة أفريقيا:

[1] فوزي سعيد الجدبة، **الجغرافيا الاقتصادية**، دار المعرفة الجامعية، مصر، 2023، ص 174-177 .

تعتبر المناطق الجنوبية الغربية من القارة غنية بالثروات المعدنية خاصة الذهب والبلاتينيوم، وتعتبر زامبيا وزائير وزمبابوي من أشهر دول العالم من أنتاج الرصاص، الزنك والنحاس، كما يمتد إقليم استخراج النحاس من الشرق في الكاميرون إلى غينيا وموريتانيا، أما الإقليم الشمالي من القارة فغني بالفوسفات والنفط .

5-قارة أمريكيا الجنوبية :

حيث تمتد على طول سلسلة جبال الأنديز من شمال البيرو، والأكوادور إلى شيلي في الجنوب، حيث يستخرج من الجهات الغربية منها القصدير، و النحاس، والفضة. وتعتبر البيرو والتشيلي والبرازيل، من ضمن الدول التي تنتج أكثر من 5 % لجملة إنتاج أهم المعادن الاستراتيجية في العالم مثل النحاس والنيكل والحديد، وهناك في كولومبيا وفنزويلا وسورينام من الأقاليم المنتجة للمعادن ،وتعد كولومبيا من الدول التي تنتج 100 مليون طن من الفحم .

6-قارة أستراليا :

تعتبر الأقاليم الجنوبية والجنوبية الشرقية غنية بالمعادن، حيث ينتشر فيها الألومنيوم والرصاص والنحاس، كما أنها تحتوي على 5% من المعادن الاستراتيجية في العالم .

ثانيا : قائمة أكثر عشر دول إنتاجًا للمعادن النادرة سنة 2022:

بلغ إجمالي احتياطي المعادن الأرضية النادرة في العالم 125.6 مليون طن متري بنهاية 2022 وفق بيانات معهد الطاقة البريطاني.[1]

وارتفع إنتاج المعادن الأرضية النادرة عالميًا بنسبة 4.3 % إلى 298.6 ألف طن خلال (2022)، مقارنة بـ286.2 ألف طن خلال عام 2021، وفقًا لتقرير المراجعة الإحصائية السنوي الصادر عن معهد الطاقة. وقفز إنتاج المعادن الأرضية النادرة عالميًا خلال السنوات الـ 10 الماضية، بنسبة 186.5 %، من 104.2 ألف طن عام 2012 إلى 298.6 ألف طن .

جاءت الصين على رأس أكبر 10 دول منتجة للمعادن الأرضية النادرة في العالم، بفارق ضخم عن الولايات المتحدة صاحبة المركز الثاني، وفقًا لتقرير المعهد الذي استند إلى بيانات هيئة المسح الجيولوجي الأميركي، حيث ارتفع إنتاج الصين من المعادن الأرضية النادرة إلى 210 آلاف طن في عام 2022 بزيادة قدرها 25 % عن إنتاجها البالغ 168 ألف طن في عام 2021، وبفارق ضخم عن جميع المنافسين .

[1] **أكبر 10 دول منتجة للمعادن الارضية النادرة في عام 2022**، المتاحة على الرابط : https://attaqa.net تاريخ الاطلاع :2024/05/20.

وحلّت الولايات المتحدة في المركز الثاني بقائمة أكبر 10 دول منتجة للمعادن الأرضية النادرة، إلّا أن حجم إنتاجها لم يزد كثيرًا في عام 2022، إذ بلغ 43 ألف طن، مقارنة بإنتاجها البالغ 42 ألف طن عام 2021.

وجاءت أستراليا في المركز الثالث بقائمة أكبر 10 دول منتجة للمعادن الأرضية النادرة، رغم تراجع إنتاجها إلى 18 ألف طن عام 2022 مقارنة بالمستوى البالغ 24 ألف طن عام 2021 .

كما حلّت ميانمار (بورما)في المركز الرابع بالقائمة، رغم تراجع إنتاجها بنسبة 65.7 % إلى 12 ألف طن عام 2022 مقارنة بـ 35 ألف طن عام 2021 وفقًا لبيانات رصدته وحدة أبحاث الطاقة من هيئة المسح الجيولوجي الأميركي .

حلّت تايلاند في المركز الخامس بقائمة أكبر 10 دول منتجة للمعادن الأرضية النادرة عام 2022، لتسجل حجم إنتاج بلغ 7.1 ألف طن منخفضًا بنسبة 13.4 عن إنتاج عام 2021، البالغ 8.2 ألف طن.

كما جاءت فيتنام في المركز السادس بالقائمة، مع طفرة إنتاجية قياسية بلغت 4.3 ألف طن خلال عام 2022، مقارنة بحجم إنتاج لم يتخطَّ 400 طنًا فقط عام2021 .

أمّا الهند فقد حلّت في المركز السابع بقائمة أكبر 10 دول منتجة للمعادن الأرضية النادرة، مع استقرار إنتاجها عند 2.9 ألف طن عام 2022 دون تغير عن مستواه في العام السابق 2022.

كما لم يتغير إنتاج روسيا البالغ 2.6 ألف طن عن عام 2021، لتحلّ في المركز الثامن بقائمة أكبر 10 دول منتجة للمعادن الأرضية النادرة.

تليها مدغشقر، التي هبط إنتاجها بصورة قياسية من 6.8 ألف طن عام 2021 إلى 960 طنًا فقط عام 2022.

بينما اختتمت البرازيل قائمة أكبر 10 دول منتجة للمعادن الأرضية النادرة، مع انخفاض إنتاجها إلى 80 طنًا فقط عام 2022، مقارنة بـ 500 طن عام 2021، وفقًا لبيانات هيئة المسح الجيولوجي الأميركية التي اعتمد عليها معهد الطاقة .

على الجانب الآخر، انخفض إنتاج بقية دول العالم من المعادن الأرضية النادرة إلى 16.3 ألف طن فقط عام 2022 مقارنة بـ 35.6 ألف طن عام 2021 وفقًا لتقرير معهد الطاقة، وتوضح الشكل رقم خريطة مبسطة لصناعة التعدين في العالم .

الشكل رقم (01):خريطة مبسطة لصناعة التعدين حول العالم

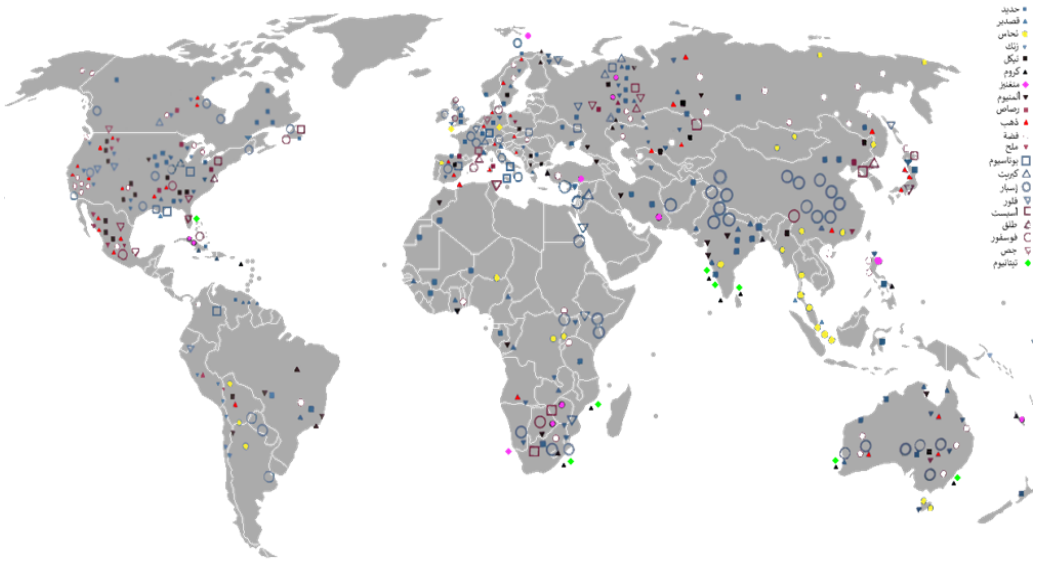

المصدر : الرابط: https://ar.wikipedia.or

ونستعرض في هذا العنصر المملكة العربية السعودية كمثال لنبين أهمية الثروات المعدنية والاستفادة من هذه التجربة، حيث يتميز قطاع الثروة المعدنية في السعودية بعدة مزايا، أهمها انتشار مواقع الخامات الفلزية و اللافلزية في مختلف أنحاء المملكة، وتسعى هذه الأخيرة لزيادة مساهمة قطاع التعدين في الناتج المحلي وجعله العمود الاقتصادي الثالث بعد النفط و الغاز، كما يعد التعدين من القطاعات المهمة التي شهدت خطوات كبيرة في السعودية موقعا أن يساهم هذا القطاع، في عملية التنويع الاقتصادي الذي تتبناه المملكة وجاء هذا الاهتمام في ظل صراع الاقتصاديات العالمية الكبرى على المعادن، كما أن هذا التوجه يتيح لها الفرصة لجذب المزيد من الاستثمارات الاجنبية، من خلال استغلال الثروة المعدنية التي تتملكها السعودية والمقدرة بـ 1.3 تريليون دولار منها الفوسفات، الذي يقدر ب 321 مليار دولار، والذهب بـ229 مليار دولار، والنحاس بـ222 مليار دولار، والزنك ب 138. مليار دولار وتحتل المملكة المرتبة الثالثة في قائمة الدول العشر الأعلى احتياطي من الموارد الطبيعية، كما تصل أنواع ثرواتها المعدنية إلى 48 نوع، بالإضافة لتطوير الصناعات المرتبطة بالمعادن، من خلال تقديم الدعم الكامل والبنية التحتية المتينة التي تضمن الاستدامة، كما أشارت وزارة القطاع إلى طرح أكثر من 10 رخص للتنقيب عن المعادن أمام مستثمرين دوليين، كما 5 مواقع استكشاف جديدة متاحة لرخص الاستكشاف، إضافة إلى تفاصيل عن 10 فرص إضافية العام المقبل في حين تم إصدار 145 رخصة حتى الآن، وشهدت البلاد نموا بنسبة 27 % على أساس سنوي في عائدات التعدين، وقد تم زيادة قيمة الانفاق على الاستكشاف من 70 ريال في سنة 2019 لكل كيلو متر مربع إلى نحو 180 ريال لكل كيلو متر مربع في 2023.[1]

1- مساهمة قطاع التعدين في الناتج المحلي للمملكة العربية

يبين هذا الجدول رقم (01) تطور نسبة مساهمة قطاع التعدين في الناتج المحلي الإجمالي للمملكة العربية السعودية خلال الفترة 2015-2019 بالأسعار الجارية (مليون ريال) .

جدول رقم (01) :تطور مساهمة قطاع التعدين في الناتج المحلي للمملكة العربية السعودية

[1] وزارة الصناعة والثروة المعدنية السعودية متوفرة على الرابط التالي : https://mim.gov. ،تاريخ الاطلاع 2024/05/20.

السنة	2015	2016	2017	2018	2019
%إجمالي التعدين	98.13	97.91	98.21	98.58	98.40
أنشطة تعدينية أخرى	11214	11129	11767	12537	13203
%إجمالي التعدين	1.87	2.09	1.79	1.42	1.60
التعدين	600508	533636	655761	882613	826706
%قطاع التعدين إلى الناتج المحلي الإجمالي	24.48	22.06	25.40	29.92	27.80
%الانشطة التعدينية الأخرى إلى الناتج المحلي الإجمالي	0.46	0.46	0.46	0.43	0.44
الناتج المحلي الإجمالي	2453512	2418508	2582198	2949457	2973626

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على المؤشر الاقتصادي لسنة 2020.

يوضح لنا الجدول رقم (01) نسبة مساهمة قطاع التعدين في الناتج المحلي الإجمال، حيث ساهم سنة 2015 بنسبة 24.48%، لتنخفض نسبة مساهمته في العام الموالي 2016 إلى 22.06%، ويعاود الارتفاع في العام الموالي إلى نسبة 25.40%، ثم يتراجع إلى نسبة 29.92 %و 27.80% على التوالي عامي 2018 و 2019 على التوالي .

2- جهود و آفاق المملكة العربية السعودية لاستغلال الثروات المعدنية (رؤية 2030):

على الرغم من الإمكانيات الضخمة التي تمتلكها المملكة، إلا أن هذا القطاع لا زال يواجه تحديات الاستثمار خاصة الاستثمار على المدى الطويل، فالفترة بين عملية الاكتشاف والاستغلال قد تصل إلى عشر سنوات وأكثر .[1]

2-1- استراتيجية المملكة العربية السعودية لتطوير قطاع التعدين:

يعد قطاع التعدين حجر الأساس لرؤية المملكة 2030، وتسعى المملكة العربية السعودية من خلال الاستراتيجية الشاملة التي وضعتها سنة 2018 إلى تطوير قطاع التعدين والمناجم والتي ركزت بشكل أساسي على تعظيم القيمة المضافة للثروات المعدنية، من خلال الاستثمار التعديني و الاستغلال الأمثل للثروات المعدنية،

[1] **التعدين في السعودية**، بالاعتماد على سعوديبيديا، متاحة على الرابط https://saudipedia.co، تاريخ الاطلاع :2024/05/24.

حتى يصبح الركيزة الثالثة للصناعة السعودية إلى جانب المحروقات و الصناعات البتروكيماوية وتعمل المملكة على تجسيد ذلك من خلال :

- تطوير سلاسل القيمة المضافة للصناعة التعدينية بمشاركة القطاع الخاص للاستفادة من فرص استثمار كبيرة ونوعية.
- تقليص مدة تراخيص الكشف من خلال توفير البيانات الجيولوجية اللازمة بصيغة رقمية، ودرجة عالية من الدقة و الموثوقية .
- إصدار نظام الاستثمار التعديني الجديد وتطويره .
- جذب الاستثمار الأجنبي من خلال خفض نسبة الضريبة إلى 20 % بعدما كانت 45 %.
- لتركيز على الاستدامة وتنمية رأس المال البشري.
- الحوكمة والتنظيم من خلال تطوير الأنظمة والتشريعات لرفع مستوى تنافسية القطاع.
- زيادة الانفاق على أعمال الاستكشاف من خلال استثمارات القطاع الخاص.
- تشجيع البحث والتطوير والاستثمار في مجال التعدين.
- توفير الخرائط الجيولوجية وبيانات المسح والبحوث اللازمة للاستثمار التعديني.
- إنشاء هيئة مهنية سعودية للتعدين، و إيجاد صندوق لدعم قطاع التعدين.
- تحسين كفاءة الموانئ.
- تطوير البنية التحتية للنشاط التعديني من طرق و موانئ و سكك حديدية وغيرها.

2-2- آفاق قطاع التعدين في المملكة العربية السعودية

تهدف المملكة العربية السعودية من خلال تجسيد استراتيجيتها في تطوير قطاع التعدين إلى تحقيق عدد من الأهداف تشمل:

- تنويع الناتج المحلي الإجمالي من خلال رفع مساهمة القطاعات غير قطاع الهيدروكربونات عبر تسريع تطوير قطاع التعدين.
- تخفيض صافي العجز التجاري للمنتجات المعدنية التي يتوقع لها تحقيق النمو تماشيًا مع نمو الناتج المحلي الإجمالي بفضل خطط التنمية الصناعية في المملكة.
- توليد فرص عمل للمواطنين على اختلاف مستويات المهارة لديهم.

- تطوير المناطق الأقل نموًّا، وهي فرصة فريدة يوفرها قطاع التعدين مقارنة بالقطاعات الأخرى التي تطورت داخل المناطق الحضرية في المملكة.
- رفع مساهمة قطاع التعدين في الناتج المحلي الإجمالي من 64 مليار ريال إلى 188 مليار ريال بحلول عام 2030 .
- زيادة الإيرادات الحكومية السنوية بمبلغ 11 مليار ريال بحلول 2030 .
- خفض قيمة صافي الواردات ب 19 مليار ريال بحلول سنة 2030 .
- توليد 160 ألف وظيفة جديدة بحلول 2030 .

المبحث الثاني : الإطار النظري للجباية المحلية

تحتاج كل دولة في وضع ميزانيتها الى الجباية التي تعد مصدرا أساسيا لمواردها، حيث تعتبر الجباية عامة والضريبة بصفة خاصة من أقدم وأهم ركائز تمويل الدولة وأنشطتها المختلفة وتمثل العنصر الأساسي في الأعمال والدراسات العلمية المالية، وهذا الأمر ليس راجع لكونها أحد أبرز مصادر الايرادات العامة فقط، ولكن لأهمية الدور الذي تؤديه في الجماعات المحلية، لذلك سيتم التطرق في هذا المبحث إلى ثلاث مطالب وهي المطلب الأول عموميات حول الجباية، أما المطلب الثاني تناول مفهوم الجباية المحلية، و في المطلب الثالث تم تناول مبادئ الجباية المحلية وأهدافها .

المطلب الأول : عموميات حول الجباية

تُعدّ الجباية أحد أهمّ ركائز الدولة الحديثة، فهي تُتيح لها توفير الموارد المالية اللازمة للقيام بوظائفها المختلفة، من توفير الخدمات العامة ،وحماية الأمن القومي، إلى تعزيز التنمية الاقتصادية، حيث يكمن مفهوم الجباية بأنها تشمل الضريبة والرسم .

أولا :مفهوم الضريبة

- عرف الدكتور عبد الكريم بركات الضريبة "على أنها خصم نقدي قسري نهائي، يتحمله الممول ويقوم بدفعه بدون مقابل، وذلك وفقًا لقدرته التكليفية، كمساهمة في تحمل الأعباء العامة أو لتحقيق أهداف معينة بتدخل السلطة[1]
- يُعرف جاستن جيز الضريبة بأنها "تكلفة مالية تُفرضها السلطة على الأفراد بشكل نهائي وبدون مقابل، بهدف تغطية النفقات العامة .[2]

رغم اختلاف التعاريف المتعددة حول الضريبة، إلا أنها تعبر جميعها عن فكرة واحدة وشاملة، فالضريبة تعني اقتطاع نقدي يتم بشكل نهائي وبدون مقابل، ويتم تنفيذه لصالح الجماعات الإقليمية مثل الدولة والجماعات المحلية، أو لصالح الهيئات العامة والإقليمية.[3]

---

[1] عبد الكريم صادق بركات، عب المجيد دراز، **علم المالية العامة**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، دون تاريخ النشر، ص 322.

[2] عادل أحمد حشيش، **أساسيات المالية العامة**، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، 1992، ص151

[3] سردوك عبد الحميد، حمي عبد المطلب، **آليات تفعيل الجباية المحلية**، مذكرة ماستر، قانون عام إقتصادي، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2020/2019 ، ص 7.

ويتضح من خلال هذه التعاريف أن معنى الضريبة يتضمن ثلاث عناصر مهمة وهي:

- تجمعه الدولة جبرا ولا دخل لاختيارات الأفراد في تقديمها.
- تحقيق نفع عام وليس لتحقيق منافع ذاتية لمتحملي الضريبة.
- مبلغ نقدي وليس مقابلا عينيا.

ثانيا : مفهوم الرسم

الرسم هو مبلغ من النقود يتم دفعه إلى الدولة بشكل إجباري مقابل الفائدة الخاصة، التي يحصل عليها من قبل إحدى الهيئات العامة، وترتبط هذه الفائدة الخاصة بالفائدة العامة، التي تعود على المجتمع من خلال تنظيم العلاقة بين الهيئات العامة والأفراد في النشاطات الخدمات العامة.[1]

أيضا تُعَدُّ الرسوم من مصادر الإيرادات العامة للدولة ذات أهمية خاصة، حيث تتميز بأنها تُدخَلُ خزينة الدولة بصفة منتظمة، ومن ثم تُستَخدَمُها الدولة في تمويل نفقاتها العامة وتحقيق المنافع العامة.

بعد ان عرفنا الضريبة والرسم نستعرض في الجدول رقم 02 المقارنة بين الضريبة والرسم من خلال أوجه التشابه و الاختلاف بينهما:

[1] - عادل أحمد حنين، أساسيات المالية العامة، دار النهضة العربية ، بيروت، لبنان، 1992، ص .136

الجدول رقم (02): أوجه التشابه والاختلاف بين الرسم والضريبة

أوجه التشابه	أوجه الاختلاف
كل من الضريبة والرسم فريضة مالية نقدية ، وليست عينية	الضريبة إجبارية ،بينما الرسم اختياري ،إذ أنه مرتبط بإرادة المكلف ورغبته في الانتفاع من المنفعة المقرر عنها بالرسم
كل من الضريبة والرسم يفرضان في التحصيل أو في الإعفاء بقانون صادر عن السلطة التشريعية	الضريبة تفرض على الفرد بدون مقابل أو نفع خاص يعود عليه بمناسبة أدائها ،أما الرسم فإنه يدفع مقابل الحصول على خدمة أو نفع خاص من جانب إحدى الإدارات أو المرافق العامة
كل من الضريبة والرسم يهدفان إلى تحقيق النفع العام وذلك بالمساهمة في الأعباء والتكاليف العامة للدولة	الضريبة تفرض بقصد تحقيق أهداف مالية واقتصادية واجتماعية وسياسية، بينما الرسم يفرض بهدف تحقيق إيراد مالي للدولة
كليهما يدفعان إلى الدولة ،أو الجماعات المحلية ،أو الهيئات العمومية على سبيل الإلزام فكلاهما فريضة جبرية	

مصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على أسماء قرفي، أثر الجباية العادية على النمو الاقتصادي في الدول العربية النفطية، أطروحة دكتوراه، تخصص تحليل اقتصادي واستشراف، جامعة جيجل،الجزائر،2022/2021، ص24-30

ثالثا : مفهوم الجباية

تُعرف الجباية بأنها فريضة مالية نقدية يتم فرضها على الأفراد من قبل الدولة بدون مقابل، وذلك لتمويل نفقاتها العامة وتحقيق الأهداف السياسية المتعلقة بفلسفتها .[1]

تعرف أيضًا بأنها فريضة إلزامية تحددها الدولة بما تتمتع به من سيادة، ويتعين على الممول أداؤها عندما تتوافر شروطها دون مقابل لتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للمجتمع[2].

تعرف أيضا بأنها تتكون من مجموعة القواعد القانونية المتعلقة بالضرائب، والتي تنظم المشاركة في المواضيع القانونية وكذلك الأشخاص الطبيعيين والمعنويين في تمويل الدولة . [3]

من خلال التعاريف السابقة نستنتج أن الجباية هي عملية قانونية تستخدمها الدولة لجمع الأموال من المواطنين والشركات، بهدف تمويل الإنفاق العام وتحقيق التوازن المالي، تعتبر الجباية أحد أهم وسائل تمويل الحكومة، حيث تساهم في توفير الإيرادات اللازمة لتنفيذ المشاريع وتقديم الخدمات للمجتمع، يتم تطبيق الجباية على الدخل والثروة والمبيعات والميراث والهبات، وتختلف طرق جباية الضرائب من دولة إلى أخرى ووفقًا للتشريعات النافذة في كل بلد .

المطلب الثاني : مفهوم الجباية المحلية

هنالك عدة تعاريف للجباية المحلية سنتطرق إليها من خلال هذا المبحث :

أولا :التعريف الاول: "تعرف بأنها الضرائب المدفوعة للحكومات المحلية، داخل وحدة محلية من قبل أعضاء الوحدة المحلية أو المجتمع المحلي، وتتميز عن الضريبة العامة المدفوعة للهيئات العامة داخل الدولة من جميع المواطنين والجهات الحكومية مساهمة في الأعباء العامة".[4]

ثانيا: التعريف الثاني: كما تعرف على "أنها كل الايرادات الجبائية التي تعود للجماعات المحلية وفقا لمبدأ إقليمية النشاط أو التخصيص الجبائي، في إطار السياسة الجبائية الكلية والهادفة إلى التأثير على المؤشرات

---

[1] عادل فليح، **مالية الدولة**، دار زهران للنشر والتوزيع، الأردن، 2010، ص 223 .

2- سعيد عبد العزيز عثمان، **مقدمة في الاقتصاد العام**، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2003 ،ص 86 .

3- رضا خلاصي **شذرات النظرية الجبانية**، دار هومه للنشر والتوزيع، ط1، الجزائر، 2001، ص 243 .

[4] عبد المطلب عبد الحميد، **التمويل المحلي والتنمية المحلية**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2001، ص22

الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، من خلال توازن الميزانية العامة وتركيباتها وأثرها المباشر على الإنفاق المحلي وعلى الاستثمار وعلى حماية واستقرار النمو الاقتصادي"[1] .

ثالثا : التعريف الثالث: كما تعرف أيضا "بالتزام المالي تعقده السلطات المحلية كالتزام داخل الوحدة الإدارية، التي تمثلها دون مقابل محدد، لتحقيق مصلحة عامة". [2]

من خلال التعاريف السابقة نستنتج أن الجباية المحلية هي عبارة عن المدخلات النقدية التي يقوم بها السكان المحليون في الدولة، لتمويل النفقات المحلية وتلبية احتياجات المجتمع على المستوى المحلي، تشمل الجباية المحلية المداخيل النقدية التي يتم جمعها من الضرائب المحلية مثل :ضريبة العقارات وضريبة المبيعات المحلية، بالإضافة إلى الرسوم والغرامات المفروضة على المواطنين والشركات في المنطقة المحلية لذا فهي تعد أحد أهم وسائل تمويل الحكومات المحلية وتعزيز التنمية المستدامة وتنفيذ الخدمات العامة المحلية.

المطلب الثالث :مبادئ الجباية المحلية وأهدافها

بعد دراستنا لمفهوم الجباية والجباية المحلية، سنتطرق في هذا المطلب إلى مبادئ الجباية وأهم أهدافها:

أولا: مبادئ الجباية المحلية

تقوم الجباية المحلية بصفة عامة على مجموعة من المبادئ نذكر منها:

1- مبدأ العدالة (المساواة): وهذا يعني أن العبء المالي الإجمالي للدولة يتوزع بين أفراد المجتمع حسب أدائهم المالي، أي مستوى دخلهم وحالتهم الاجتماعية، فالعدالة عند آدم سميث تعني" أن يساهم جميع أفراد المجتمع في الإنفاق الحكومي حسب قدراتهم النسبية، أي بحيث تتناسب مساهمتهم مع الدخل، وتقودنا قاعدة العدالة الضريبية الى التمييز بين العدالة الضريبية امام الضريبة والعدالة عن طريق الضريبية" .[3]

---

[1] خذيري صبرينة، جنينة عمر، **و اقع الجباية المحلية في الجز ائر**- دراسة تحليلية - ،مجلة الرسالة للدراسات والبحوث الإنسانية ،المجلد 7 ، العدد 8، الجزائر، فيفري 2023، ص 11-28 .

[2] حياة بن اسماعين، وسيلة السبتي، **التمويل المحلي للتنمية**، ورقة قدمت الى الملتقى الدولي حول سياسات التمويل وأثرها على الاقتصاديات دراسة حالة الجزائر والدول النامية، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، يوم 21 و 22 نوفمبر 2006، ص 04.

[3] خلاصي رضا، **النظام الجبائي الجز ائري الحديث**، الطبعة الثانية، دار هومه للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2006، ص 14-16.

2- مبدأ اليقين: هو أن الجباية المحلية يجب أن تكون محددة وواضحة، ويجب أن تكون طرقها وإجراءاتها معروفة للجمهور مسبقاً، ويتم إلزام شخصا بالسداد، مع تحديد المبلغ والنسبة وطريقة السداد وفترة الاسترداد والاستثناءات، مع مراعاة مبدأ اليقين والاستقرار القانوني، بحيث لا تتعرض للتغيرات السريعة. 1

3- قاعدة الملائمة في الدفع: وتهدف هذه القاعدة إلى ضرورة تنظيم أحكام الضريبة بطريقة تتناسب مع ظروف المكلفين بها، وتسهيل عملية سدادها، وخاصة فيما يتعلق بالمواعيد والطرق المتبعة في جمعها ،وتهدف هذه القاعدة، في الواقع إلى منع التعسف المالي المحلي في استخدام سلطته في إجراءات الربط والتحصيل، وتشجع على مراعاة الملائمة بحيث تكون القواعد المتعلقة بكل ضريبة متفقة مع طبيعتها الخاصة والأشخاص الذين يخضعون لها ،لتجنب العديد من المشاكل التي قد تنشأ في حالة عدم الامتثال لهذه القاعدة.2

4- مبدأ الملائمة في التحصيل : جوهر هذا المبدأ هو أن التشريع الضريبي يجب أن يصمم بطريقة تتناسب مع وضع المكلفين سواء من حيث تبسيط الإجراءات، أو من حيث آجال الاسترداد التي يجب أن تتلائم مع ظروف المكلفين وبالطريقة التي تناسبه، وهذا يتطلب نظاماً ضريبياً شفافاً لا يترتب عليه إرهاق للمكلف وفي نفس الوقت إضرار بخزينة الدولة3.

ثانيا : أهداف الجباية المحلية

للجباية عدة أهداف أهمها : [4]

1- الأهداف المالية: أي أنها تسمح بتوفير الموارد المالية للدولة، بصورة تضمن لها الوفاء بالتزامها اتجاه الإنفاق على الخدمات المطلوبة من أفراد المجتمع، أي تمويل الإنفاق على الخدمات العامة وعلى الاستثمارات الإدارة العمومية، أعباء السدود، المستشفيات .

---

[1] عبد الباقي حياة، **محاضرات في مقياس القانون الجبائي**، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بلحاج بوشعيب – عين تيموشنت- ، الجزئر، 2023/2022،ص16

[2] سوزي عدلي ناشد، **المالية العامة** ،منشورات الحلبي الحقوقية ، الاسكندرية ، 2003 ، ص 101.

[3]- صياف عصام، **أثر الجباية المحلية على مالية البلدية في الجزائر**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتواره : تخصص إدارة محلية، جامعة باتنة 1، باتنة، الجزائر، 2018/2017،ص60

[4]- عجيلة محمد، بن نوي مصطفى، **الجباية المحلية بين المركزية والامركزية ودورها في تمويل التنمية المحلية**، مجلة دراسات جبائية،المجلد 1 العدد 1، الجزائر ديسمبر 2012، ص 104، 106 .

2- الأهداف الاقتصادية: إن الضريبة وفقا للفكر المالي المعاصر يمكن أن تؤثر على الدخل والادخار والاستثمار وبالتالي الضريبة تؤدي دورا هاما في:

- التخفيض من حدة ضغط التضخم الذي يقوم بامتصاص الفائض من النقود لدى الناس عن طريق الضريبة، أما في حالة الانكماش فيكون العكس بحيث تخفض الضريبة وتتوسع في الإعفاءات للوصول إلى مستوى التشغيل الكامل.
- توجيه عناصر الإنتاج نحو الفروع الإنتاجية التي ترغب الدولة في تطويرها وترقيتها، ويكون ذلك بالتخفيض من سعر الضريبة أو إعفاء أصحاب هذه المشاريع من دفع الضريبة على أرباح الشركات في الثلاث السنوات الأولى من بداية النشاط.
- استعمال الضريبة كأداة للتوجيه الاقتصادي عن طريق التقليل، أو الملغاة في سعر الضريبة حسب القطاعات التي تريد الدولة تشجيعها أو سحبها.

3- الأهداف الاجتماعية:

- تحقيق المساواة والعدالة الاجتماعية بين مختلف فئات المجتمع، ذلك بمساهمة كل فرد في التكاليف والأعباء العامة حسب قدرته.
- الحد من المتفاوتات في توزيع الدخول والثروات بين المواطنين، وذلك بزيادة العبء على ذوي الدخول المرتفعة وتخفيضه إلى أقصى حد ممكن على ذوي الدخول المنخفضة، عن طريق الضرائب المتصاعدة أو الإعفاء الكلي من الضرائب للدين لا يتجاوز دخلهم السقف المعفى من الضريبة.
- فرض ضرائب مرتفعة على المنتجات الضارة بصحة الإنسان مثل المشروبات الكحولية والتبغ.

4-الأهداف السياسية :

- تهدف الضرائب إلى حماية الإنتاج الوطني عن طريق فرض الرسوم الجمركية، والضرائب المرتفعة بالنسبة للواردات وتخفيضها بالنسبة للصادرات بقصد تشجيع وحماية الاقتصاد الوطني.
- تتمثل الأهداف السياسية في تحقيق سياسة التوازن الجهوي، فقانون المالية لسنة 1995 ومن اجل إنعاش المناطق الصحراوية المعزولة وفي إطار سياسة الجنوب الكبير، تمنح امتيازات للاستثمار والعمل بولايات : إليزي، تمنراست عين صالح تندوف، أدرار وبالتالي جلب رؤوس الأموال واليد العاملة لتشجيع النشاطات الاقتصادية في إطار التنمية الوطنية الشاملة.

من الأهداف السابقة نستنتج أن الضريبة تهدف أساسا إلى تمويل النفقات العمومية وهي تستخدم أيضا لتحقيق أهداف اقتصادية أو سياسية، لكن إذا تعارض الهدف المالي للضريبة مع أهدافها الأخرى يجب أن تعطى الأولوية للهدف المالي لأن الضريبة هي المورد الأساسي للدولة، أما الأهداف الأخرى فيمكن استخدام أدوات السياسة الاقتصادية الأخرى في تحقيقها.

المبحث الثالث : الدراسات السابقة

بعد تطرقنا لأهم الجوانب النظرية التي تناولت الموضوع تم التطرق في هذا المبحث لبعض الدراسات التي تناولت موضوع دراستنا أو كانت لها علاقة به، إضافة إلى محاولة إجراء مقارنة بين هاته الدراسات والدراسة التي قمنا بها من حيث أوجه التشابه والاختلاف في ما بينها وكيفية الاستفادة منها .

المطلب الأول : الرسائل الجامعية باللغة العربية

أولا :دراسة بلحاج زاهية

بعنوان "**ضبط قطاع المناجم في الجزائر** " أطروحة دكتوراه، تخصص قانون الاعمال، جامعة تيزي وزو، 2021، هدفت هذه الدراسة إلى بيان أن قطاع المناجم قطاع جد حساس في الاقتصاد الجزائري، خصوصا أنه قائم على أملاك المجموعة الوطنية .

وخلصت هذه الدراسة إلى عدة نتائج أهمها يستوجب استغلال قطاع المناجم استغلالاً عقلانياً ورشيداً، من أجل المحافظة على حقوق الأجيال القادمة، وعلى هذا الاساس قام المشرع بايجاد منضومة قانونية تحكم القطاع وتسيره، آخرها القانون رقم 14- 05 سنة 2014، والذي أسند بموجبه مهمة ضبط القطاع إلى الهيئات التجارية المستقلة، لكن باشراف غير مباشر من الوزير المكلف بالمناجم .

ثانيا :دراسة أسماء قرفي

بعنوان" **أثر الجباية العادية على النمو الاقتصادي في الدول العربية النفطية** " أطروحة دكتوراه، تخصص تحليل اقتصادي واستشراف، جامعة جيجل، 2021/ 2023 . هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مدى تأثير الايرادات المتأتية من الجباية العادية على النمو الاقتصادي في الدول العربية النفطية خلال الفترة 1990- 2019 . وقد خلصت هذه الدراسة إلى وجود علاقة موجبة بين الجباية العادية والنمو الاقتصادي في الدول العربية النفطية المدروسة .

المطلب الثاني: المقالات العلمية باللغة العربية

أولا :دراسة د.أمال شوتري

بعنوان "**تصورات مستقبلية الكراسي للصراع غلى الثروات المعدنية باستخدام منطق لعبة الموسيقية** " المجلة الدولية للأبحاث العلمية والتنمية المستدامة، الاتحاد العربي للتنمية المستدامة والبيئة، المجلد 07، العدد 01، القاهرة، 2023، هدفت هذه الدراسة إلى تقديم قراءة عامة حول صراع العالم على الثروة المعدنية وإبراز الأهمية النسبية للثروة المعدنية بالوطن العربي وإمكانية استغلالها في الوطن العربي، باستخدام منطق

لعبة الكراسي الموسيقية بنسختها المحدثة، الأمر الذي يجعله أقوى اقتصاديا ويعطيه حضورا لافتا في خارطة المنافسة العالمية، خاصة في ظل زيادة الطلب على الثروات المعدنية .

وقد خلصت هذه الدراسة إلى عدة نتائج أهمها أن الصين وأمريكا هما القطبان المتحكمان في صراع العالم على الثروات المعدنية، وعلى الوطن العربي فهم طبيعة هذا الصراع وإيجاد تكتل عربي حقيقي بتأسيس منظمة الدول العربية المنتجة و المصدرة للثروات المعدنية والاستفادة من خبرة الجامعات ومراكز البحث، حتى يضمن التواجد في لعبة الكراسي الموسيقية بنسختها الحديثة و يتموقع فيها جيدا .

ثانيا : دراسة بوسالم أبو بكر و الأستاذة عامر حبيبة.

بعنوان" **الاستغلال الأمثل للثروة المعدنية في الجزائر كحتمية استراتيجية للتنويع الاقتصادي** "مجلة القانون العقاري والبيئة،جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، المجلد 05، العدد 08، الجزائر، السنة الدراسية 2017/ 2018.

هدفت هذه الدراسة إلى الى الوقوف على إمكانيات الجزائر المعدنية ودورها في الدفع بعجلة الاقتصاد، وبيان العوامل المتحكمة في تنمية هذه الامكانيات واقتراح مجموعة من الحلول لتفعيل دور الثروة المعدنية في تحقيق التنمية الاقتصادية وتنويع مصادر الدخل الوطني .

وقد خلصت هذه الدراسة إلى عدة نتائج أهمها أن استغلال الثروة في الجزائر جد مهم، بالنظر إلى حتمية التخلص من التبعية النفطية، خاصة في ظل الانزلاقات الكبيرة لأسعار النفط، كما أن استراتيجية الجزائر في استغلال الثروة المعدنية لم تصل بعد إلى مستوى هذه الرهانات .

ثالثا :دراسة يلولي طارق ،قراري صبرينة ،بوقرة مبروك.

بعنوان "**استغلال الثروة المعدنية بالجزائر بين الإمكانيات المتاحة التحديات المطروحة** "،المجلة الدولية للأبحاث العلمية والتنمية المستدام، الاتحاد العربي للتنمية المستدامة والبيئة المجلد 07، العدد 01، القاهرة، السنة الدراسية 2023.

هدفت هذه الدراسة إلى مجمل التحديات التي تواجه الجزائر في استغلال ثرواتها المعدنية، رغم الفرص العديدة المتاحة لها، تتمثل هذه الصعوبات في التكلفة الرأسمالية والصعوبات الطبيعية بالإضافة إلى تقلبات أسعار المواد المنجمية في الأسواق العالمية .

وقد خلصت هذه الدراسة إلى عدة نتائج أهمها أن صناع القرار و المستثمرين في البلاد عاجزين عن الوصول إلى مستوى يسمح لهم بتجسيد مختلف الصناعات التحويلية المعدنية على المدى القصير و المتوسط، وأوصت بضرورة التغلب على مختلف الصعوبات التي تقف حاجزا بينها وبين فرص تطورها .

رابعا :دراسة الطاهر جمعات ،محمد دوة.

بعنوان"**رسوم التعيير والضمان على المعادن الثمينة في الجزائر**" ،مجلة دراسات العدد الاقتصادي، المجلد 12، العدد 01، الجزائر، 2021. هدفت هذه الدراسة إلى بيان طرق جباية المعادن في الجزائر حيث عالجت كيفية جباية وضمان المعادن الثمينة في النظام الضريبي الجزائري ،وقد توصلت الدراسة الى أن تعدد أنواع الضرائب والرسوم لمختلف الأنشطة لا يطبق بالكيفية المطلوبة، كما أن هناك مجالات واسعة للتمويل الجبائي من خلال رسوم التعيير والضمان غير المستغلة بطرق فعالة.

وقد خلصت هذه الدراسة إلى عدة نتائج أهمها أن تعدد الضرائب والرسوم لمختلف الأنشطة،لا يطبق بالكيفية المطلوبة بالنظر لجهل المتعاملين بها، كما تؤكد الدراسة وجود مجالات واسعة للتمويل الجبائي من خلال رسوم التعيير و الضمان غير المستغلة بشكل فعال، هذا ما يستوجب ضرورة مراجعة طريقة جباية المعادن الثمينة في الجزائر.

خامسا :دراسة خذيري صبيرنة و جنينة عمر.

بعنوان " **و اقع الجباية المحلية في الجزائر**" الرسالة للدراسات والبحوث الإنسانية ،المجلد 7، العدد 08، الجزائر، السنة الدراسية 2023، هدفت هذه الدراسة إلى تشخيص واقع الجباية المحلية في الجزائر ، باعتبارها المورد الاساسي لنمويل الجماعات المحلية.

وقد خلصت هذه الدراسة إلى عدة نتائج اهمها من خلال تحليل الحصيلة المالية لمختلف الضرائب والرسوم المكونة للجباية المحلية والموجهة للجماعات المحلية وصندوق التضامن والضمان للجماعات المحلية، خلصت الدراسة الى ضرورة اصلاح النظام الجبائي المحلي من خلال إعادة النظر في توزيع حصيلة الجباية العادية بين الدولة والجماعات المحلية، والعمل على توسيع وعاء الجباية المحلية اعتمادا على مختلف الإجراءات الجبائية و القانونية .

سادسا : دراسة لحبيب بلية.

بعنوان " **تقييم و اقع الجباية المحلية في الجزائر**" مجلة القانون الدستوري والمؤسسان السياسية، مجلد 02، العدد 03، الجزائر، السنة الدراسية 2018. هدفت هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على الصعوبات التي تعاني منها مالية الجماعات المحلية المتعلقة بالإيرادات الجبائية والتي تشكل أحد المصادر الذاتية للتمويل الذاتي لميزانية الجماعات المحلية، واقتراح بعض الحلول لتجاوز هذه الصعوبات.

وقد توصلت هذه الدراسة إلى عدة نتائج أهمها ضرورة منح الجماعات المحلية الوسائل الكفيلة بجعلها تمارس أدوارها وصلاحياتها المنتظرة منها بشكل كفئ وفعال، باعتبارها عونا اقتصاديا هاما .

المطلب الثالث : الدراسات السابقة باللغة الأجنبية

أولا: دراسة أوكيرتور غابرييل موت.

بعنوان " **ثروة الموارد الطبيعية في أفريقيا مفارقة الوفرة والفقر**" ،مجلة التقدم في أبحاث العلوم الاجتماعية –المجلد 06، العدد 07، السنة الدراسية 2019. هدفت هذه الدراسة ،إلى الوصول إلى اقتراحات لتحسين الأساليب الحالية لقياس قيمة الموارد الاستخراجية.

وقد خلصت هذه الدراسة إلى عدة نتائج أهمها، أن هناك مجال واسع لتحسين قياس ثروة الموارد الطبيعية بشكل عام والموارد الاستخراجية بشكل خاص، إضافة إلى اقتراح طرقً للمضي قدمًا لتحسين كيفية تقييم الثروة الاستخراجية.

ثانيا :دراسة سحر أحمد حسن.

بعنوان "**الأهمية النسبية لقطاع التعدين في الاقتصاد القومي المصري مع الاستفادة من الخبرة الصينية**" ،المجلة العلمية لقطاع كليات التجارة بجامعة الأزهر ، المجلد 11، العدد 01، السنة الدراسية 2014.

هدفت هذه الدراسة إلى تعظيم الاستفادة من قطاع التعدين في تنمية الاقتصاد المصري، وزيادة القيمة المضافة للمنتجات المعدنية المصرية .

ومن أهم النتائج التي خلصت إليها هذه الدراسة، من أجل الاستفادة من قطاع التعدين يجب تفعيل البعد التنموي للقطاع من خلال توفير البيئة الاستثمارية الملائمة، وزيادة الاهتمام بقطاع الصناعات التحويلية و الاستخراجية.

من خلال إطلاعنا على مختلف الدراسات السابقة يتضح أنها :

- ركزت بعضها على دول مختلفة منها العربية، وبعضها الآخر ركز على دراسة دولة واحدة .

- دراسة التشريعات و القوانين للاستثمار في عمليات خوصصة تسيير قطاع المناجم .
- ركزت على دور الثروة المعدنية في التنمية ا لإقتصادية .
- ركزت على استغلال الثروة المعدنية كمورد بديل للنفط .

أما دراستنا هذه فتختلف عن الدراسات السابقة من الجوانب التالية :

- أهمية الثروة المعدنية في تحسين الجباية المحلية بالجزائر .

خلاصة الفصل الأول:

تم في هذا الفصل تقديم الإطار النظري للثروة المعدنية والجباية المحلية، تناول الفصل تقديم مفاهيم عامة للثروة المعدنية وأهميتها الاقتصادية، مشيرا إلى أن الثروات المعدنية تشكل موردا استراتيجيا للعديد من الدول التي تسعى للسيطرة على مصادر هذه الثروات لضمان الأمن الاقتصادي و الاستراتيجي، ثم تم توضيح المفهوم العام للجباية المحلية و أهم مبادئها وأهميتها، كونها أحد الآليات الهامة لتمويل المشاريع والخدمات المحلية، وتشمل الضرائب والرسوم في إطار القوانين والتشريعات المحلية.

الفصل الثاني : الدراسة التطبيقية

- دراسة حالة الجزائر-

تمهيد:

يعدّ قطاع المعادن والمناجم في الجزائر أحد أبرز القطاعات التي تعوّل عليها الدولة في تنمية اقتصادها وتحقيق عائدات مجزية تكفل لمواطنيها حياة كريمة في الحاضر والمستقبل، فنشاط هذا القطاع حيوي يضاهي نشاط قطاع المحروقات وقد يكون بديلاً له مستقبلاً، حيث تزخر الجزائر بثروة معدنية هامة ستساهم في تقوية وتعزيز الاقتصاد الوطني، فضلا عن شساعة مساحتها تعد الجزائر من الدول العربية القليلة التي تتوفر على إمكانيات بشرية ومادية تمكنها من استغلال ثرواتها المعدنية بشكل يكفل تحقيق موارد مالية كبيرة تكون مورداً هاما في الجباية، لاسيما القطاع يشهد تطورًا مستمراًمن خلال حرص الدولة على تعظيم الاستفادة من الموارد المعدنية التي تتمتع بها الجزائر من خلال محاور عدة، فحسب بعض التقارير الدولية، هناك جرد لما يقارب 7000 معدن في الجزائر، وهو ما يمثل قاعدة توسع تدفع بعجلة التنويع الاقتصادي للبلاد لتمكين التنمية الصناعية القائمة على المعادن ولتقليل الاعتماد على النفط في الجباية بشكل عام والجباية المحلية بشكل خاص .

ومن أجل دراسة أهمية الثروات المعدنية في الجباية المحلية بالجزائر من خلال بعض المؤشرات ذات العلاقة ،تم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث، تم التطرق في المبحث الأول إلى خصوصية الثروة المعدنية في الجزائر، أما المبحث الثاني تم التطرق إلى الأهمية النسبية للثروة المعدنية في الاقتصاد الجزائري، أما المبحث الثالث فتضمن دور الثروة المعنية في تحسين الجباية المحلية بالجزائر

المبحث الأول:خصوصية الثروات المعدنية في الجزائر

تتمتع الجزائر بمستقبل واعد من حيث ثرواتها المعدنية التي تعد الركيزة الأساسية لتحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة في البلاد، وعليه سنتطرق في هذا المبحث إلى خصوصية الثروات المعدنية في الجزائر.

المطلب الأول:التطور التاريخي للنشاط المعدني في الجزائر

عرِف النشاط المعدني في الجزائر منذ القدم، حيث تم تحديد العديد من مخلفات النشاط المعدني خلال العصر الروماني، مثل استغلال النحاس في الونزة، والرصاص في سكيكدة، والرخام في فلفلة....إلخ.

ويمكن تقسيم التطور التاريخي للنشاط المعدني في الجزائر الى مرحلتين : مرحلة ما قبل الاستقلال ومرحلة ما بعد الاستقلال

أولا :مرحلة ما قبل الاستقلال

أنشأت فرنسا منذ بداية الاستعمار العديد من شركات التعدين من أجل التنقيب عن العديد من المناجم واستغلال مواردها المعدنية لتزويد مصانعها في فرنسا، وبحلول سنة 1954 وصل عدد المناجم المستغلة إلى أكثر من 40 منجما .[1]

ويبرز الجدول رقم (03)المعادن المستغلة ما قبل الاستقلال .

[1]_ أهم انجازات قطاع الطاقة والناجم، لجزائر مجد، متاحة على الرابط https://gloriousalgeria.dz/Ar/ ،تاريخ الإطلاع : 2024/04/20.

الجدول رقم (03): المعادن المستغلة في مرحلة ما قبل الاستقلال

المعادن	عدد المناجم
الفحم	**01**
خام الحديد	**13**
الرصاص والزنك و النحاس	**06**
الباريت	**02**
رخام	**01**
فوسفات	**02**

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على الموقع https://gloriousalgeria.dz/Ar/

ثانيا:مرحلة ما بعد الاستقلال

بعد الاستقلال أغلقت العديد من المناجم بتخلي الشركات الاجنبية عنها، وهنا جاءت الحاجة الى إعادة إحياء هذه المناجم ،وكخطوة أولى تم تأميم المناجم في تاريخ 06 ماي 1966، ووضع القطاع تحت سلطة الدولة من خلال (المكتب الجزائري للأبحاث والاستغلال المنجمي)، بعد ذلك تم إنشاء المؤسسة الوطنية للأبحاث والاستغلال المنجمي في 11 ماي 1967 التي ورثت الإرث المنجمي الوطني ويوضح الجدول رقم (04) أبرز الشركات التي أشرفت على النشاط المعدني والمؤسسات المنجمية التابعة لها .[1]

[1]_أهم انجازات قطاع الطاقة والمناجم، الجزائر مجد، متاحة على الرابط https://gloriousalgeria.dz/Ar/ ،تاريخ الإطلاع : 2024/04/20

الجدول رقم(04) : أبرز الشركات التي أشرفت على النشاط المعدني والمؤسسات المنجمية التابعة لها

الإطار الزمني	الشركة المكلفة بالنشاط المعدني	المؤسسات المنجمية التابعة لها
1990/1983	إعادة هيكلة SONAREM	ENG,ENASEL،ENOF,EREM ,FERPHOS ENAMARBRE
1996/1990	صناديق المساهمات المناجم	FERPHOS,ENOF, ENAMARBRE,ENG,ENASEL
2000/1996	HOLDING PUBLIC MINES	ENOR,ENOF, ASMIDAL,FERPHOS , ENAMARBRE,ENG,ENASEL
2001/2000	HOLDING SIDMINES	ENOR,ENOF, ASMIDAL,FERPHOS , ENAMARBRE,ENG,ENASEL
2002	إنشاء SGP SOMINES	MOUBYDAL,ENOF,ASMIDAL , إضافة الى ENAMARBRE,ENG,ENASEL, FERPHOS حصة 1.72 في راس مال مؤسسة ENOR
2011	إنشاء المجمع الصناعي المنجمي منال ش.ذ.أ الذي ضم جميع مؤسسات قطاع المناجم	AGENOR,ENAMARBRE,ENG,ENASEL, FERPHOS,ENOF,ORGM
2018	دمج مجمع منال في شركة AMT,MFE سابقا	
2021/2020	إلحاق مجمع منال بوزارة المناجم المنشأة حديثا كمجمع صناعي منجمي	ضم عشر (10) مؤسسات: ENG,ENOF,SOMIFER,SOMIPHOS , ENAMARBRE,ENASEL,AGENOR, ORGM,ENOR,MFE ومؤسستين قيد التصفية : مجمع FERPHOS ,FERBAT

المصدر:من إعداد الطالبين بالاعتماد على الموقع https://gloriousalgeria.dz/Ar/

وتحاول الدولة اليوم من خلال الاستراتيجية الوطنية لتطوير وتثمين الموارد المنجمية في الجزائر تطوير القطاع وهو ما بينه المطلب الآتي .

المطلب الثاني :الاستراتيجية الوطنية لتطويروتثمين الموارد المنجمية في الجزائر

يحظى قطاع المناجم في السنوات الأخيرة باهتمام كبير من قبل السلطات العليا في البلاد، حيث يعدمن القطاعات الاستراتيجية في الجزائر، وسيتم في هذا المطلب إبراز الامكانيات المعدنية في الجزائر والوقوف على الوضع الراهن لهذا القطاع وآفاق تطويره من خلال هذه الإستراتيجية .

أولا : الامكانيات المعدنية للجزائروتوزيعها الجغرافي :

تمتلك الجزائر مخزوناً ضخماً من الموارد المعدنية ما يجعلها من أهم الدول في افريقيا والعالم من حيث احتياطاتها المعدنية التي بإمكانها أن تدر على الخزينة العمومية إيرادات هامة، وتتوزع معظم هذه المعادن في شرق البلاد ويتواجد بعضها الآخر في الجنوب، ومن أهم هذه المعادن، نذكر:

1-الحديد الخام:

تمتلك الجزائر احتياطيات معدنية كبيرة، وأكبرها منجم غارا جبيلات الذي يحتوي على 4.5 مليار طن مازال يمكن معالجة 1.7 مليار طن فقط وفق معايير السلامة المتبعة، كما تحوز بلادنا على احتياطي يبلغ حوالي 100 مليون طن في حقلي الونزة وبوخضرة بولاية تبسة، كما تمتلك الجزائر احتياطيات من بعض المناجم، مثل : الروينة بعين الدفلى ولعنيني بسطيف والخانقة بتبسة، فضلاعن مناجم أخرى يصل احتياطها إلى 350 مليون طن، أغلبها يقع شرق البلاد، ويقدر احتياطي الجزائر من الحديد الخام ب 3.6 مليار طن ويبلغ متوسط إنتاج التعدين السنوي 2 مليون طن، يذهب معظمه إلى مركب الحجار والباقي إلى صناعة الأسمنت .[1]

2-الرصاص والزنك :

ومن المشاريع الرئيسية التي تعتبرها الحكومة ذات أهمية استراتيجية، تشغيل منجم وادي أميزور بولاية بجاية شمال شرق الجزائر، والذي انطلق في 1 نوفمبر 2023، تزامنا معا الثورة الجزائرية والسماح باستخراج المعادن، يتم إنتاج 170 ألف طن من الزنك سنويًا، ويتم إنتاج 30 ألف طن من الرصاص سنويًا، كما سيمكن هذا المشروع من خلق ما يصل إلى 700 منصب شغل مباشر و 4000 منصب شغل غير مباشر ،ويتوقع أن يحقق

[1]_ **الجزائربلد الحديد والفوسفات ويجب التركيزعليها**، جريدة الرائد، متاحة على الرابط:**https://elraed.d**/، تاريخ الاطلاع 2024/04/20.

ايرادات تقدر بـ400 مليون دولار، وواجه هذا المشروع معارضة محلية بسبب المخاوف البيئية بشأن استخدامه التي دعت إلى التحقيق الجاد حول المنجم لتقييم تأثيره البيئي وإزالة الشكوك المحيطة باستخدامه .[1]

3-الفوسفات:

ويعتمد على مصدرين رئيسيين:[2]

جبل العنق ومنجم الكويف : جبل العنق ويحتوي على مخزون كبير يقدر 2.8 مليار طن و يتميز بسهولة استغلاله لقربه من السطح ويتراوح عرضه بين 5 و 30 مترًا، ومنجم الكويف تكاليف استخراج الفوسفات مرتفعة في هذا المنجم وهو في طرق النفاذ.

4-الذهب :

يتواجد الذهب في ولاية تمنراست بالجنوب الجزائري تحديدا في منطقة الهقار وكذلك منطقة جانت بولاية إليزي، إذ تقدر احتياطات الجزائر من الذهب 173.6 طن، كما قد بلغ إنتاج الذهب بالجزائر 68 طنا منذ بداية الاستغلال المنجمي للذهب سنة 2001 إلى غاية سنة 2021. بالإضافة إلى بعض المعادن الأخرى التي تتوزع عبر مختلف ولايات الوطن، مثل النحاس : يوجد بكميات قليلة في منجم عين بربار قرب ولاية عنابة .

5-الكاولين الباريت :

الكاولين : هو مادة تستعمل في صناعة السيراميك، الخزف البلاستيك، المطاط والورق يستخرج من منجم بولاية قالمة وتيمزريت بولاية جيجل .[3]

أما الباريت يستخدم في عدة مجالات صناعية على غرار التنقيب عن النفط والغاز كعامل ترجيح لوسائل الحفر، وذلك لمنع وقوع الانفجارات ،وتعتبر الصين أكبر منتج للباريت في العالم، بلغ إنتاجها 3.6 مليون طن سنويا، والجزائر من بين الدول التي تمتلك احتياطات مهمة من الباريت، ويحتوي منجم اشمول بولاية باتنة وحده حوالي 1.5 مليون طن من الباريت ،[4]ويستخرج أيضاً من منجم عين ميمون بخنشلة ومنجم بوقايد

---

[1]_**الجزائر تستثمر بكثافة في استخراج واستغلال المعادن**، القدس العربي، متاحة على الرابط**https://www.alquds.co.uk/**، تاريخ الاطلاع 2024/04/21

[2]_ أبو بكر بوسالم ، حبيبة عامر، **الاستغلال الأمثل للثروات المعدنية في الجزائر تحتمية استراتيجية للتنويع الاقتصادي**، مجلة القانون العقاري والبيئة، مجلد 05، العدد 08، كلية الحقوق والعوم السياسية، الجزائر، ، 2017 ص 3 ,

[3]_ مداخلة وزير الطاقة والمناجم محمد عرقاب، متاحة على الموقع **https://news.radioalgerie.dz/ar**، تاريخ الاطلاع: 2024/04/20

[4]_الباريت في الجزائر، مجلة الشروق، متاحة على الرابط **https://www.echoroukonline.com/**، تم الاطلاع 2024/05/1.

بتسمسيلت [1]. بالإضافة الى كل ما سبق هناك معادن اخرى تتوزع في مختلف الولايات منها : المغنيز ،الماس ،الملح ،الكلس الجبس . . . الخ .

6-الأتربة النادرة:

تمتلك الجزائر 20 بالمائة من المعادن النادرة في العالم، والتي تتواجد في أربع دول فقط في العالم، من بينها الجزائر، هذه التربة النادرة هي سبب الصراع الحالي بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين، خاصة أنها أصبحت الآن المكون الحقيقي للتكنولوجيات الحديثة، ويوجد في الجزائر نوع فريد من نوعه في العالم يسمى scardinium الذي يبلغ سعره 1000 دولار للكيلو غرام في السوق العالمية، حيث تتمركز هذه الأنواع من التربة في ولاية بني عباس، و أيضا بولاية عين صالح، هاتين المنطقتين تتوفران على تربة نادرة يمكن أن تعطي أكبر حيوية للنشاط الاقتصادي لهذه المنطقة والمناطق المجاورة .[2]

ثانيا :استراتيجية تطوير قطاع المناجم :

تم وضع خطة عمل خاصة بقطاع المناجم ،وتشمل ما يلي :[3]

1-إصلاح الإطار التشريعي والتنظيمي المتعلق بالنشاطات المنجمية:

وهذا لضمان جاذبية الاستثمار الوطني في القطاع المنجمي الذي يجب أن يتم تطويره وفقاً للمعايير العالمية المتعلقة باحترام البيئة واحترام التنافسية في إطار التنمية المستدامة

2-توفير المعلومات والبيانات الأساسية:

---

[1]_ أبو بكر بوسالم وحبيبة عامر، **الاستغلال الأمثل للثروات المعدنية في الجزائر تحتمية استراتيجية للتنويع الاقتصادي**، مجلة القانون العقاري والبيئة، كلية الحقوق والعوم السياسية، الجزائر، مجلد 05، العدد 08 ، 2017، ص51 .

[2] **الأتربة النادرة منفذ الجزائر لتنويع مصادرها**، تادامسا نيوز، متاحة على الرابط **https://tadamsanews.d** ، تاريخ الاطلاع :2024/05/5

[3]_ **مداخلة السيد وزير الطاقة والمناجم** بمناسبة اليوم الاعلامي المنظم حول ترقية الاستثمار في قطاع المناجم، الجزائر ،30 نوفمبر 2021،ص 4،5،6 .متاحة على الرابط **https://www.energy.gov.d** تاريخ الاطلاع 2014/04/29

تكون هذه البيانات ذات جودة عالية تتعلق برسم الخرائط الجيولوجية وجرد الموارد المعدنية للمستثمرين من أجل تشجيع وتحفيز البحث المنجمي (التنقيب والاستكشاف). في هذا الصدد، تضع وكالة المصلحة الجيولوجية الجزائرية (ASGA) تحت تصرف المتعاملين والمستثمرين قاعدة معلومات جد ثرية .

3-تكثيف برامج البحث المنجمي :

من أجل اكتشاف موارد معدنية جديدة وتوسيع قاعدة البيانات المنجمية للبلاد وتكييفها حسب القدرات المنجمية .

4-زيادة الإنتاجية وتنويع المنتجات المنجمية :

لاسيما المواد ذات القيمة المضافة العالية، وتطوير المشاريع الصناعية المنجمية الكبيرة الهادفة إلى تثمين الموارد المعدنية المحلية، على غرار مشاريع تحويل الفوسفات (تبسة)، استغلال الزنك والرصاص بواد أميزور (بجاية)، وتطوير مكمن الحديد بغار جبيلات (تندوف) بهدف تزويد صناعة الحديد و الصلب الوطنية

وستسمح هذه المواد المنتجة محليًا بتلبية الاحتياجات الوطنية وتقليص فاتورة الواردات التي تكلف خزينة الدولة سنوياً مبالغ كبيرة، وكذلك استهداف قدر الإمكان تصدير الفائض من هذه المواد المعدنية والمواد المحولة مستقبلا لجلب العملة الصعبة .

5-تطوير الشراكة:

لاسيما على شكل شراكة ثنائية ،أي دولة مع دولة قصد جذب رؤوس الأموال والحصول على تكنولوجيات وتقنيات حديثة لتطوير البحث والاستغلال المنجميين، ومعالجة وتحويل المواد المنجمية المستخرجة ،خاصة فيما يتعلق بالاستثمارات الاستراتيجية.

6-للجوء إلى استخدام تقنيات المعلومات والاتصالات الجديدة و الرقمنة :لضمان إنشاء أنظمة وقواعد بيانات حديثة ومتطورة .

7-تنمية العنصر البشري :لتلبية الاحتياجات العاجلة من حيث التكوين والتخصص والتحسين وإعادة التدريب والتكوين .

وسعيا من الدولة الجزائرية الى تطبيق وتجسيد استراتيجياتها لتثمين الموارد المعدنية وتطوير القطاع، باشرت الدولة في تعديل القوانين وإطلاق عدة مشاريع وهذا ما يبينه المطلب الاتي :

المطلب الثالث : جهود الجزائر لتطوير قطاع المناجم

سلطت الحكومة الجزائرية الضوء على قطاع المناجم بعد ادراكها لأهمية تطوير هذا القطاع، لما له من أثر إيجابي على النمو الاقتصادي الوطني، و سنتطرق في هذا المطلب إلى القوانين المنظمة للقطاع المنجمي وتسييره، وأبرز المشاريع التي تعول عليها الدولة للنهوض بالاقتصاد الوطني، إضافة إلى أهم المؤسسات الناشطة في قطاع التعدين .

أولا:دور القوانين في تحفيز الاستثمار في القطاع المنجمي

لتشجيع التعدين وجذب الاستثمارات المحلية والأجنبية في هذا القطاع ،قامت الجزائر بـــ :

1-إطلاق القانون رقم 14 - 05 سنة 2014 :

المتضمن قانون المناجم تعويضاً للقانون الملغى 01 – 10 والذي نص على عدة تحفيزات تتمثل فيما يلي :

إنشاء وكالتين منجميتان حسب المادة 37 من قانون 14 /05 ": تنشأ وكالتان وطنيتان تتمتعان بالشخصية القانونية والاستقلال المالي تدعي ان الوكالتان المنجميتان : وكالة لتسيير المنشآت الجيولوجية، تدعى في صلب النص وكالة المصلحة الجيولوجية للجزائر، أيضاً وكالة لتسيير الممتلكات المنجمية ومراقبة النشاطات المنجمية، وتدعى في صلب النص الوكالة الوطنية للنشاطات المنجمية .[1]

2-المادة 40 من قانون 05/14 من قانون المناجم :[2]

وتدعو إلى:

- ترقية كل نشاط يساهم في التطور المنجمي للبلاد .
- تقديم كل مساعدة للمستثمرين في تنفيذ نشاطاتهم المنجمية .
- السهر على المحافظة على المكامن واستغلالها بطريقة منسقة وعقلانية .
- متابعة ومراقبة اشغال البحث المرتبطة بالاستغلال .

المادة 137 من قانون 05/14 :

تعفى نشاطات المنشآت الجيولوجية والتنقيب والاستكشاف المنجميين من :[3]

---

[1]_ الجريدة الرسمية ،سنة 2014،مادة 37،ص11.

[2]_ الجريدة الرسمية ،سنة 2014،مادة 40 ،ص12

[3]_ الجريدة الرسمية، سنة 2014، مادة 137، ص 27.

- الرسم على القيمة المضافة الخاصة بأملاك التجهيزات والمواد والمنتوجات الموجهة مباشرة وبصفة دائمة للاستعمال في النشاطات المذكورة في هذه المادة المنجزة منطرف أصحاب التراخيص المنجمية أنفسهم أو لحسابهم.
- الرسم على القيمة المضافة على الخدمات المقدمة بما فيها الدراسات وعمليات الإيجار المنجزة في إطار النشاطات المذكورة في هذه المادة، المنجزة من طرف أصحاب التراخيص المنجمية أنفسهم أو لحسابهم.
- الحقوق والرسوم والأتاوى الجمركية المفروضة على عملية استيراد التجهيزات والمواد والمنتوجات الموجهة مباشرة وبصفة دائمة للاستعمال في النشاطات المذكورة في هذه المادة، المنجزة من طرف أصحاب التراخيص المنجمية أنفسهم أو لحسابهم".

ثانيا :أبرز المشاريع الحالية في إطار النهوض بقطاع المناجم

باشرت الدولة الجزائرية سعيها الحثيث لتطوير قطاع المناجم بهدف تنويع مصادر الدخل الوطني وتمويل الخزينة العمومية [1].

1-مشروع غارا جبيلات (تندوف) :

يتصدر مشروع غارا جبيلات قائمة أبرز المشاريع التي تعول عليها الجزائر ، وبعد سنوات من الإهمال حتى لقبه المختصون بعملاق الحديد النائم، حيث تتربع منطقة غارا جبيلات على مساحة تقدر ب 50 ألف هكتار فيما قدر احتياطي الحديد الخام الذي يحتويه ب 3 مليارات طن من بينها 1.75 مليار طن من الاحتياطيات القابلة الاستغلال، وفق المعايير المعمول بها في القطاع المنجمي، حيث يتوقع إنتاج 12 مليون طن من حديد الصلب بحلول عام 2025، وهو ما يتطلب توفير 20 مليون طن من خام الحديد (4 ملايين طن من مركز الحديد، و 6 ملايين طن من المكورات)، وذلك قبل إنتاج 40 مليون طن من خام الحديد.

2-مشروع استغلال الفوسفات بمنطقة بلاد الهدبة:

يعتبر مشروع استغلال الفوسفات بمنطقة بلاد الهدبة بولاية تبسة، مشروعا ذو بعد استراتيجي هام ولا يقل أهمية عن مشروع غارا جبيلات، حيث يستهدف إنتاج 10 ملايين طن من خام الفوسفات، يُنتج منها 6 ملايين طن من مركز الفوسفات ومن الممكن إنتاج 4 ملايين طن من الأسمدة الفلاحية بعد عمليات التحويل، كما يؤمن المشروع نحو 4 آلاف وظيفة مباشرة، وأكثر من 14 ألف وظيفة أخرى غير مباشرة .

[1]_تقارير وحدة أبحاث الطاقة، متوفر على الرابط https://attaqa.net/2023/08/07/، تاريخ الاطلاع : 2024/05/3.

3-مشروع استغلال الفوسفات بمنطقة لعوينات:

مشروع استغلال الفوسفات بمنطقة لعوينات من أبرز المشاريع التي اتجهت إليها الجزائر، والذي يوفر إنتاج المواد الموجهة إلى تغذية الحيوانات والنباتات، ويأتي المشروع في إطار شراكة محلية بين مجمع (سونارام) ومجمع (اسميدال).

4-مشروع منجم واد أميزور:

يقدم مشروع استغلال الرصاص والزنك إضافة كبيرة للقطاع المنجمي في الجزائر، خاصة في ظل توقف معظم المناجم المنتجة لهذه المعادن عن الإنتاج ويحتوي المنجم على كميات ضخمة من معدني الرصاص والزنك وهو الذي احتل المركز العاشر عالميا من حيث الإنتاج، حيث قدر احتياطي المنجم ب 54 مليون طن، وتنقسم الاحتياطيات في المنجم إلى 34 مليون طن خام اقتصادي موجَّه للإنتاج يمكنها أن تمنح البلاد إنتاجًا يُقدّر بنحو 170 ألف طن من الزنك المركّز سنويًا و30 ألف طن من الرصاص المركز سنويًا .

5-المشروع المتكامل لاستغلال وتحويل الفوسفات:[1]

ويمثل التكوين الجديد للمشروع استكمال ثلاث مراحل على مدى 15 عاما.

المرحلة الاولى : إنتاج 3 ملايين طن من الفوسفات تجاريا، أي ما يعادل 50%من قيمة المشروع الأصلية باستثمارات تقارب 3 مليارات دولار.

المرحلة الثانية :إنتاج 5.4 مليون طن من الفوسفات التجاري بإجمالي استثمارات 1.5 مليار دولار، ستسمح الفائدة الناتجة من المرحلة الأولى بتمويل هذه المرحلة.

المرحلة الثالثة :إنتاج 5.5 مليون طن من الفوسفات تجاريا باستثمارات تقارب 1 مليار دولار، ويتم تمويل هذه المرحلة من إيرادات المرحلة الثانية .

ثالثا :قائمة المؤسسات النشاط المعدني في الجزائر

[1] _ مجلس الامة، مداخلة السيد وزير الطاقة والمناجم، 9مارس 2021، المتوفرة على الرابط http://majliselouma.d ، تاريخ الاطلاع 2024/05/1

تتمثل قائمة مؤسسات النشاط المعدني ومقرها في الجزائر كما يبينها الجدول رقم (05) الآتي:

جدول (05) : مؤسسات النشاط المعدني ومقرها في الجزائر

الشركة	المقر
شركة مناجم الفوسفات SOMIPHOS	تبسة
شركة مناجم حديد الشرقMFE	تبسة
شركة مناجم حديد الجزائر "SOMIFER	تبسة
المؤسسة الوطنية للركام ENG	أولاد فايت ولاية الجزائر
المؤسسة الوطنية للمنتجات الغير حديدية والمواد المفيدة ENOF	الحراش بولاية الجزائر.
المؤسسة الوطنية للرخامENA	سكيكدة
المكتب الوطني للأبحاث الجيولوجية والمنجمية "ORGM	بومرداس
المؤسسة الوطنية للملح "ENASEL	قسنطينة
مؤسسة استغلال مناجم الذهبENOR	الشراقة ولاية الجزائر
الشركة الوطنية لتحويل و توزيع الذهب AGENOR	المدنية ولاية الجزائر

الممصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على الموقع https://gloriousalgeria.d

المبحث الثاني : الأهمية النسبية للثروة المعدنية في الاقتصاد الجزائري

يتميز الاقتصاد الجزائري بأنه اقتصاد ريعي يعتمد بشكل كبير على العائدات المتحققة من صادرات النفط والغاز، حيث تشكل هذه الصادرات 98 % من إجمالي الصادرات و 64 %من الإيرادات العامة، وبالنظر إلى أهمية القطاع المنجمي كإستراتيجية رئيسية، يمكن للجزائر أن تستخدمها لتحقيق توازن في الموارد المتاحة للدولة، سيتم توضيح مدى مساهمة هذا القطاع في الناتج المحلي الإجمالي وتنويع صادرات البلاد، وهو ما سيتم توضيحه في المطالب التالية:

-المطلب الأول: إنتاج وتصدير المواد المنجمية خلال الفترة 2019/2009 .

-المطلب الثاني: مساهمة الثروة المعدنية في الناتج المحلي الاجمالي للجزائر.

المطلب الاول :إنتاج وتصدير المواد المنجمية خلال الفترة 2019/2009

سيتم التطرق إلى نتاج وتصدير بغض المواد المنجمية خلال الفترة 2019/2009 كالاتي:

أولا: معدن الحديد

الحديد من أكثر المعادن تواجداً في الجزائر نظراً للاحتياطي الكبير الذي تمتلكه والذي يفوق المليار طن ،كما له فوائد اقتصادية للاستثمار ،والجدول رقم(06)يوضح تطور كمية انتاج معدن الحديد في الجزائر لفترة 2019/2009

الجدول رقم(06) : تطوركمية انتاج الحديد للفترة 2019/2009. الوحدة 10^6طن

السنوات	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
الانتاج	1.3	1.5	1.7	1.8	1.7	0.9	0.9	0.8	1.3	2.3	2.3
التصدير	00	00	00	00	00	00	00	00	00	00	00

المصدر:من اعداد الطالبين بالاعتماد على الديوان الوطني للإحصائيات، حويصلة احصائية 2020/1962 ص 192.

شهد إنتاج الحديد الخام تطوراً ملحوظاً خلال الفترة 2009 إلى عام 2012، حيث بلغ إنتاجه 1.8 مليون طن بعدما كان 1.3 مليون طن عام 2009، ومن ثم انخفضت وتيرة الإنتاج بنسبة 38.88% في عام 2013. واستمرت وتيرة الإنتاج في الانخفاض خلال السنوات التالية لتكون أقل من المليون طن، إلا أنه في عام 2017 عاد إنتاج الحديد ليرتفع مرة أخرى وسجل تطورا ملحوظا بنسبة 62.5%، حيث تجاوز 2 مليون طن في كل من عامي 2018 و 2019 بقيمة 2.3 مليون طن. ويمكن من خلال هذه البيانات الاستنتاج بشأن الآثار التنموية لصناعة الحديد، حيث يساهم تطور عملية الإنتاج في توفير مادة الحديد للسوق الوطنية لتنفيذ مختلف المشاريع، في حين نلاحظ غياب تام لعملية تصدير الحديد خلال هذه الفترة ويبين الشكل رقم 02 تطور كمية انتاج معدن الحديد في الجزائر لفترة 2019/2009 .

شكل(02) : تطور كمية إنتاج الحديد للفترة 2019/2009

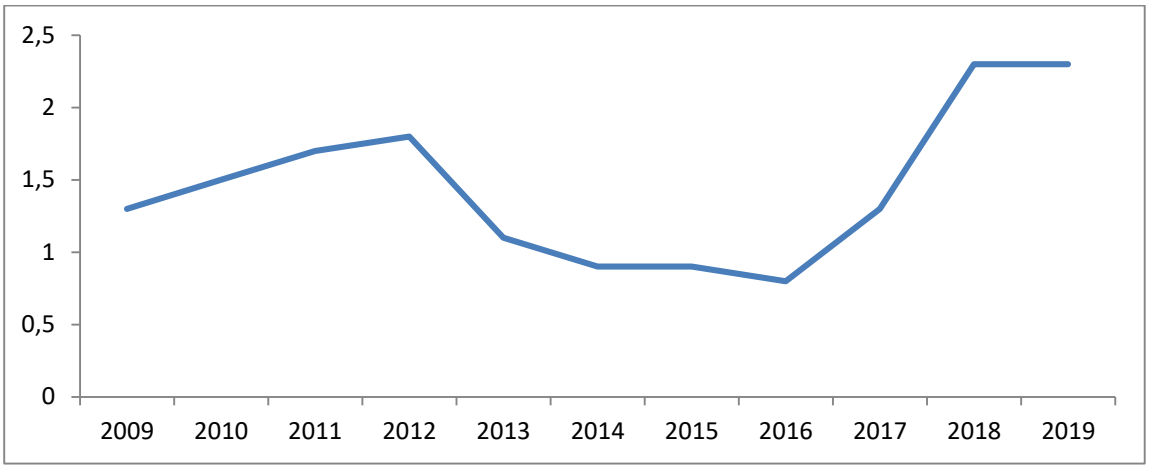

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على الجدول رقم (06)

ثانيا :الفوسفات:

على الرغم من الاحتياطي الذي تتوفر عليه الجزائر من الفوسفات، إلا أن الاحصائيات أظهرت أن إنتاجه كان متدهورا طيلة فترة الدراسة، هذا ما يبينه الجدول رقم 06 والشكل رقم 02، حيث سجلنا سنة 2010 أكبر كمية الإنتاج والتي قدرت ب 1525 الف طن ليتراجع تدريجيا بنسبة 24.59% بداية من سنة 2011 إلى غاية 2013، ليرتفع بعدها سنة 2014 ويبلغ إنتاجه 1418 ألف طن بنسبة بلغت 23.3 %، لينخفض مجددا بداية من سنة 2015 الى غاية سنة 2018 ليرتفع ارتفاعا طفيفا بنسبة 12.23% سنة 2018 ونسبة 8.33% سنة 2019، في حين نلاحظ أن كل ما ينتج تقريبا يذهب الى التصدير والاحتفاظ بكميات قليلة ،حيث نلاحظ في سنة 2009 صدرت 987 ألف طن ليرتفع بعدها بنسبة 53% في سنة 2010 التي كانت أكبر كمية التصدير والتي قدرت ب 1510 ألف طن، لنلاحظ بعدها في سنة 2011 غياب وعدم التصدير مقارنته بالإنتاج في ذلك السنة كانت توجد عملية الإنتاج، وفي سنة 2012 قدرت كمية التصدير ب 1197 ألف طن، ليتراجع بنسبة 11.7% في سنة 2013، وبعدها في سنة 2014 ارتفعت بنسبة 28.3 %، لينخفض مجددا من سنة 2015 حتى سنة 2018، ليرتفع في سنة 2019 والتي كانت كمية ب 1391 ألف طن.

الجدول رقم (07) : تطور إنتاج وتصدير الفوسفات في الجزائر للفترة 2019/2009 وحدة 10^3 طن

السنوات	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
الانتاج	1017	1525	1284	1251	1105	1418	1288	1274	1112	1248	1352
التصدير	987	1510	__	1197	1070	1334	1286	1138	1032	1069	1391

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على الديوان الوطني للإحصائيات، حويصلة احصائية (2020/1992)

ويبن الشكل رقم (03)تطور إنتاج وتصدير الفوسفات في الجزائر للفترة 2019/2009.

الشكل رقم (03) :تطور إنتاج وتصدير الفوسفات في الجزائر للفترة 2019/2009

المصدر: من اعداد الطالبين بالاعتماد على الجدول رقم (07)

ثالثا :الذهب

ويبين الجدول رقم (08) تطور كمية انتاج معدن الذهب للفترة 2018/2009

الجدول رقم (08) : تطور كمية انتاج معدن الذهب للفترة 2009/ 2018 الوحدة كغ

السنوات	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
الانتاج	998	723	340	264	140	85	106	102	__	__

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على الديوان الوطني للإحصائيات، الجزائر بالأرقام 2018/ 2016

من خلال الجدول رقم (08)نلاحظ أن كمية إنتاج معدن الذهب عرفت تذبذب وانخفاض في نسبة استغلاله خلال الفترة الممتدة بين 2009 إلى 2014، واختلفت هذه النسب باختلاف الاعوام حيث نلاحظ:

من 2010/2009 انخفض إنتاج الذهب بنسبة 27.6 %، قد يرجع هذا الانخفاض إلى عدة عوامل مثل تغيرات التعدين، أو تدهور جودة المنتوج.

من 2011/2010عرفت نسبة إنتاج الذهب انخفاض جد حاد بنسبة 53,06% نتيجة لظروف اقتصادية غير مستقرة في عمليات التعدين.

من 2012/2011 بلغت نسبتها 22,35 % هذا الانخفاض يشير الى استمرارية التحديات التي يواجها لتعدين في إنتاج الذهب .

من 2013/2012 انخفاض بنسبة 46,21 % يظهر استمرار التراجع في إنتاجية الذهب مما تشير إلى احتمالية التعرض إلى صعوبات في الحصول على تمويل لعمليات التعدين .

من 2013/2014 انخفاض مستمر بنسبة 41,07 % تظهر هذه الارقام تدهورا مستمرا في إنتاج الذهب .

من 2014/2015 نلاحظ ارتفاع طفيف بنسبة 27,06 % يمكن أن يكون هذا الارتفاع بسبب اكتشاف موارد أخرى جديدة.

من 2015/2016 عرفت نسبة تطور إنتاج ارتفاع طفيف بنسبة 3,7 % يعتبر هذا الارتفاع تحسن لكنه ليس كافي الاستعادة مستويات الإنتاج السابقة.

من 2016 إلى غاية 2018 عدم تحسن الوضع مما يوضح استمرار التحديات التي تواجهها صناعة التعدين خلال هذه الفترة، فمن الضروري إجراء دراسة دقيقة للعوامل التي أدت إلى هذا التراجع المستمر في إنتاج الذهب و اتخاذ الإجراءات المناسبة لتحسين الوضع في المستقبل.

الشكل رقم(04) :تطور كمية انتاج الذهب لفترة 2018/2009

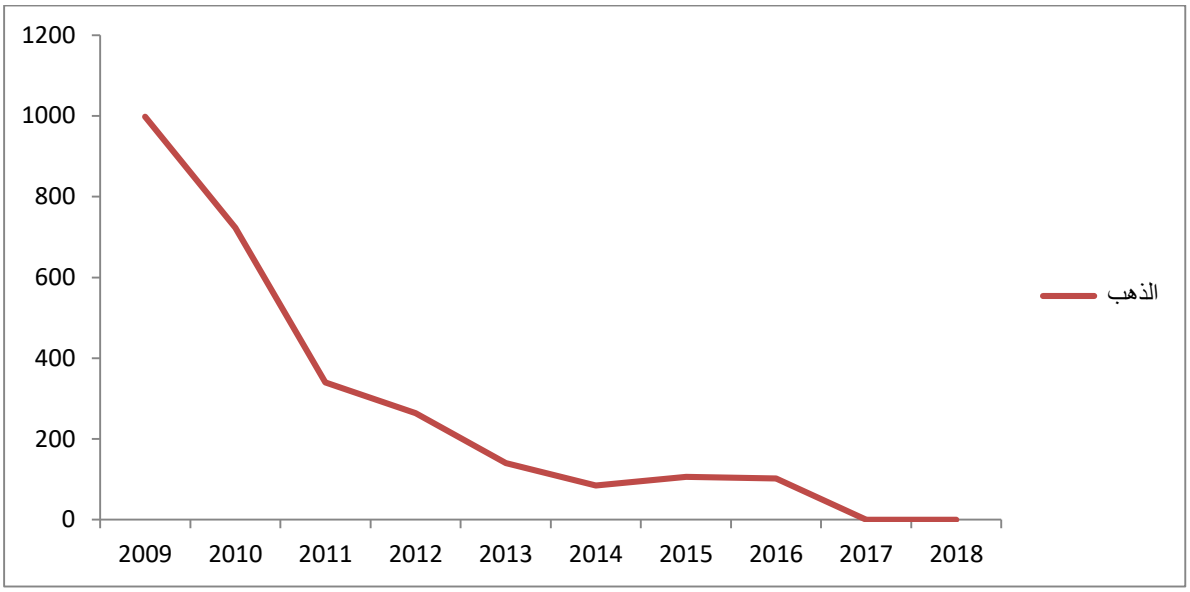

المصدر :من إعداد الطالبين بالاعتماد على الجدول رقم (08)

المطلب الثاني : مساهمة الثروة المعدنية في الناتج المحلي الاجمالي للجزائر

قدرت التقارير الجزائرية الرسمية عدد الموارد المعدنية المستغلة ب 31 مادة عبر 1400 مستثمرة عبر التراب الوطني، بينما نسبة مساهمة هذا القطاع في الناتج المحلي الخام لا تتجاوز 1% إلى غاية نهاية سنة 2020، وتستهدف الجزائر رفع نسبة مساهمة هذا القطاع في الناتج المحلي الإجمالي إلى 20 % في إطار خططها المستقبلية للتنويع الاقتصادي وتقليل الاعتماد على المحروقات.

أولا :مساهمة قطاع المناجم في الناتج الإجمالي المحلي والقيمة المضافة

1-مساهمة قطاع المناجم في الإنتاج الإجمالي المحلي:

في هذا الجدول سنوضح تطور مساهمة قطاع المناجم في الإنتاج المحلي الإجمالي حسب قطاع النشاط والقطاع القانوني، ومن خلال الجدول رقم (09) والشكل رقم (05) يتبين لنا زيادة غي نمو الإنتاج الإجمالي المحلي لقطاع المناجم بنسبة 26.6% من سنة 2013 إلى غاية سنة 2016، لنلاحظ بعدها في سنة 2017 تراجع بنسبة 10% في نمو الإنتاج، وفي سنة 2021 نلاحظ زيادة قيمة الإنتاج المحلي 69601.6 مليون دينار أي ارتفاع بنسبة 38.7% ليواصل الارتفاع ويبلغ أعلى إنتاج له في 2022 بقيمة 123151.9 مليون دج أي بنسبة 77% .

الجدول رقم(09):تطور مساهمة قطاع المناجم في الإنتاج الإجمالي للفترة 202/2013 الوحدة مليون دج

السنوات	الإنتاج الاجمالي المحلي حسب قطاع النشاط وقانوني		
_____	العام	الخاص	المجموع
2013	40124.8	4025.6	44150.3
2014	41514.6	3728.7	45243.3
2015	47639.1	3862.4	51501.5
2016	51302.9	4484.4	55787.3
2017	45043.4	5141.3	50184.7
2018	52798.4	5333.2	58131.6
2019	55898.3	5442.0	61340.3
2020	57586.7	5728.8	63315.5
2021	63729.6	5872.0	69601.6
2022	116935.1	6216.8	123151.9

La source :Office nationale des statistique, Activité industrielle de 2013 a 2022 Série E, Statistiques économiques N°124, Alger, p 40

2-مساهمة قطاع المناجم في القيمة المضافة :

يبين الجدول رقم (10) مساهمة قطاع المناجم في القيمة المضافة، حيث سجلت القيمة المضافة للقطاع زيادة في النمو بنسبة 26.6% من سنة 2013 الى غاية سنة 2016 لتنخفض في السنة الموالية بنسبة 7.4%حيث كانت القيمة المضافة تقدر ب 28412.60 مليون دينار، ثم انخفضت الى حدود 26318.4 مليون دينار ،لترتفع في السنتين المواليتين ارتفاع متذبذباً، لتواصل الارتفاع بنسبة كبيرة من سنة 2021 الى سنة 2022 تقدر ب 86.7%.

الجدول رقم (10) :تطور مساهمة قطاع المناجم في القيمة المضافة الوحدة مليون دج

السنوات	القيمة المضافة حسب قطاع النشاط والقانوني		
----------	العام	الخاص	المجموع
2013	20240.3	2203.1	22443.4
2014	21062.5	1980.6	23043.1
2015	24241.1	2078.6	26319.7
2016	26007.30	2405.30	28412.60
2017	23562.4	2756.0	26318.4
2018	31574.2	27755.9	34330.1
2019	30163.7	2888.1	33051.8
2020	31292.9	3034.5	34327.3
2021	42283.6	3104.2	45387.8
2022	81372.8	3376.5	84749.3

La source :Office nationale des statistique, Activité industrielle de 2013 a 2022 Série E, Statistiques économiques N°124, Alger, p 41

كما يتبين لنا من خلال الجدول رقم(09) و الجدول رقم (10) ضعف كبير لإنتاجية القطاع الخاص في المناجم حيث بلغ أقصى قيمة له سنة 2022 والتي قدرت ب 6216.8 مليون دينار في الإنتاج المحلي و مبلغ 3376.5 مليون دينار في القيمة المضافة، ذلك ما يفسر نقس الاستثمارات الخاصة في هذا القطاع وهذا راجع لسبب غياب التمويل والحصول على اعتماد الاستغلال مما شكل جملة من المعيقات أمام المستثمرين الخواص، كذلك القطاع العام بالرغم من البرامج والجهود المبذولة لتطوير هذا القطاع تبقى مساهمته في الناتج المحلي ضئيلة، فهو يساهم بأقل من 1%. ويبين الشكل رقم (4) تطور مساهمة قطاع المناجم في الإنتاج الإجمالي والقيمة المضافة لقطاع المناجم فترة 2022/2013.

ويعكس الشكل (05) قطاع المناجم في الغنتاج المحلي والقيمة المضافة

الشكل رقم(05) : تطورمساهمة قطاع المناجم في الإنتاج الإجمالي والقيمة المضافة لقطاع المناجم فترة 2022/2013

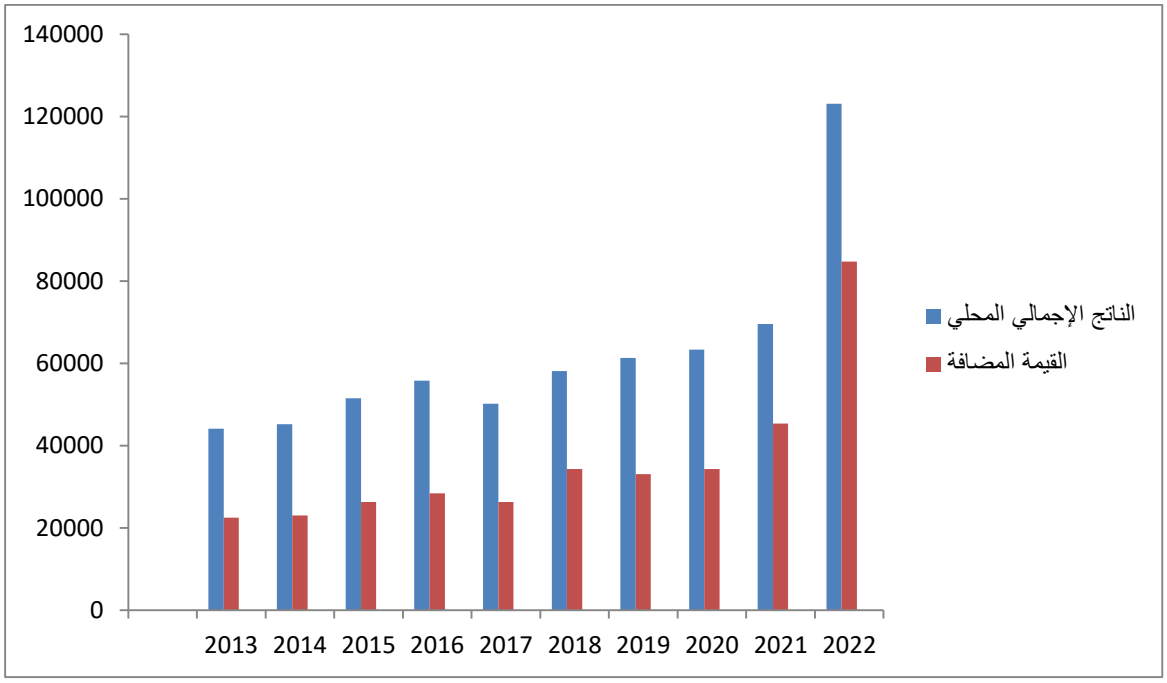

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على الجدول رقم (09)و(10).

3-تطورمساهمة قطاع المناجم في الناتج المحلي الحقيقي:

في هذا الجدول رقم (11) سنتطرق الى نسبة مساهمة قطاع المناجم في الناتج المحلي للفترة 2022/2011

جدول رقم (11) : مساهمة قطاع المناجم في الناتج المحلي الحقيقي

السنوات	نسبة نمو الناتج المحلي الحقيقي
2011	-5.7%
2012	0.9%
2013	1.9%
2014	3.3%
2015	-2.7%
2016	---
2017	-6.1%
2018	18.1%
2019	-0.2%
2020	-0.5%
2022	2.7%

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على بنك الجزائر،التقرير السنوي 2021 و التقرير السنوي 2015

يظهر الجدول رقم (11)نسبة مساهمة قطاع المناجم في الناتج المحلي الحقيقي خلال الفترة 2011 / 2022 حيث نلاحظ من خلال هذه البيانات أن قطاع المناجم كان يعاني من تقلبات كبيرة خلال هذه الفترة ،ومع ذلك بدأ النمو في تحسن تدريجيا ابتداء من سنة 2012، حيث شهدت النسبة ارتفاعا طفيفا، ومن ثم استمر في النمو والتغير خلال السنوات اللاحقة مما يشير إلى تعافي هذا القطاع وزيادة دوره في الناتج المحلي ،ومن المثير للاهتمام أيضا أننا نرى ارتفاعا كبيرا في النمو سنة 2018، حيث بلغت النسبة 18.1% ،مما يدل على تعافي القطاع وزيادة دوره في الناتج المحلي ،وفي سنة 2019 و سنة 2020 شهد القطاع انخفاضا ملحوظا مقارنة بسنة 2018، يمكن ان يكون هذا الانخفاض ناتجا عن تأثير جائحة covid19 على الاقتصاد العالمي، وفي سنة 2022 نلاحظ ارتفاع طفيف شهده هذا القطاع، يمكن أن يكون هذا الارتفاع ناتجا عن تحسن في الأداء الاقتصادي العام.

4-تطورحجم المبيعات حسب قطاع المناجم 2022/2013 :

الجدول(12) رقم يوضح حجم المبيعات والايردات الناتجة حسب قطاع المناجم من سنة 2013 إلى سنة 2022.

جدول رقم (12) :تطورحجم المبيعات حسب قطاع المناجم 2022/2013 **وحدة مليون دج**

السنة	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022
حجم المبيعات	20364	20633	24145	21653	23471	27242	25873	23273	29559	45068

La source :Office nationale des statistique, Activité industrielle de 2013 a 2022 Série E, Statistiques économiques N°124, Alger, p 42

يمثل الجدول رقم (12) تطور حجم المبيعات حسب قطاع المناجم خلال الفترة 2013 الى 2022، كما يظهر الجدول هناك تباين في حجم المبيعات على مدار السنوات، مع زيادات ملحوظة في بعض السنوات مثل 2022 بنسبة 52.47%، مما يدل على التوسع الكبير في الانشطة التعدينية، والارتفاع الكبير في أسعار المعادن، وانخفاضات في سنوات أخرى مثل 2016 و 2020 بنسبة 10.32 %و 10.05% على التوالي .

شكل رقم (06) :تطورحجم المبيعات حسب قطاع المناجم 2022/2013

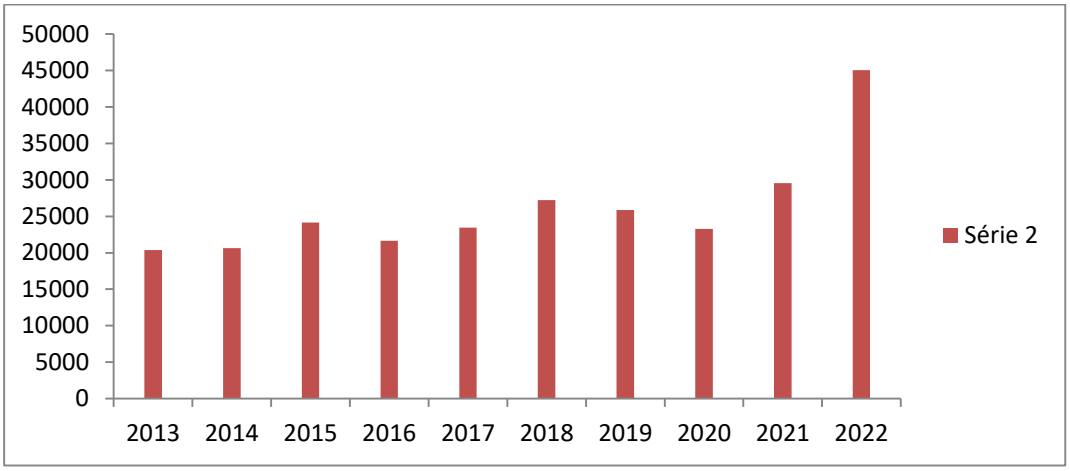

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على الجدول رقم (12)

المبحث الثالث: دور الثروة المعدنية في تحسين الجباية المحلية

تحظى الجباية حاليا باهتمام كبير، من خلال محاولة حل أزمة البحث عن تنوع المصادر خارج قطاع المحروقات، باعتبار أن الجباية البترولية تمتاز بعدم الاستقرار، وتذبذب حصيلتها، نتيجة الازمة التي تعرفها أسواق النفط، وبغية ضمان الدولة لزيادة اراداتها لتغطية نفقاتها، تحاول أن تستفيد من قطاع الثروة المعدنية في زيادة إيراداتها الجبائية، حيث تفرض الحكومة الجزائرية الضرائب والرسوم على استخراج وبيع المعادن، وتُعد هذه الضرائب والرسوم مصدرًا هامًا للإيرادات الحكومية تستخدم هذه الإيرادات لتمويل الجماعات المحلية،

المطلب الأول : و اقع الجباية المحلية في الجز ائر

تسعى الجزائر في إطار خططها التنموية إلى اعتماد سياسة اللامركزية الإدارية، من خلال إعطاء الاستقلالية المالية والإدارية لصالح الجماعات المحلية، بغية تحقيق تنمية محلية للوصول في النهاية إلى التنمية الشاملة .

و من أجل تحقيق التنمية المحلية كان لزاما على الدولة توفير مصادر لتمويل الجماعات المحلية ،ومن بين هذه المصادر نجد الموارد الجبائية المحلية التي تعد من أهم المصادر التي خصصتها الدولة لتمويل الجماعات المحلية وفي هذا المطلب سنتطرق إلى أهم الضرائب والرسوم المخصصة جزئيا وكليا للجماعات المحلية، والتحديات التي تواجه الجباية المحلية، ورؤية لتحسين الجباية المحلية في الجزائر.

أولا :الضر ائب والرسوم المخصصة جزئيا للجماعات المحلية

في هذا الجدول سنعرض لأهم الضرائب والرسوم المخصصة جزئيا للجماعات المحلية وحصص المستفيدين منها .

جدول رقم (13) الضر ائب والرسوم المخصصة جزئيا للجماعات المحلية

الضرائب والرسوم	حصص المستفيدين			
	الدولة والصناديق	البلدية	الولاية	ص ت ض ج م
الرسم على القيمة المضافة في الداخل - باستثناء مديرية كبريات المؤسسات	%75	10%	__	15%
الرسم على القيمة المضافة (في الداخل) - مديرية كبريات المؤسسات	75%	__	__	25%
الرسم على القيمة المضافة المحصل عند الاستيراد - باستثناء المراكز الجمركية الحدودية الترابية	85%	__	__	15%
الرسم على القيمة المضافة عند الاستيراد - المراكز الجمركية الحدودية الترابية	85%	15%	__	__
الضريبة الجزافية الوحيدة	49.75%	40.25%	5%	5%
الضريبة على الدخل الاجمالي للمداخيل العقارية	%50	50%	__	__
الرسم الصحي على اللحوم المستوردة	__	__	__	100%
ضريبة الثروة	70%	30%	__	__
قسيمة السيارات	50%	__	__	50%
رسم التعبئة والدفع المسبق	50%	__	__	50%
الرسم الخاص بحرق الغاز	50%	__	__	50%

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على قانون المالية 2024

ثانيا: الضرائب و الرسوم المخصصة كليا للجماعات المحلية

في هذا الجدول سنعرض لأهم الضرائب والرسوم المخصصة كليا للجماعات المحلية وحصص المستفيدين منها.

الجدول(14) الضرائب والرسوم المخصصة كليا للجماعات المحلية

الضرائب والرسوم	حصص المستفيدين		
	البلدية	الولاية	ص ت ض ج م
الرسم على المنتوجات البترولية	%50	29%	21%
الرسم المحلي للتضامن	50%	29%	21%
الرسم العقاري على الممتلكات المبنية وغير المبنية	100%	--	--
الرسم على رفع القمامات المنزلية	100%	--	--
الرسم على الإقامة	100%	--	--

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على قانون المالية 2024

ومن بين الرسوم التي تؤدي حصيلتها المالية كليا للجماعات المحلية رسم أرباح المناجم والجدول التالي يوضح حصيلة رسم أرباح المناجم خلال السنوات 2016/2009.

الجدول رقم (15) حصيلة رسم أرباح المناجم المحصلة كليا للجماعات المحلية وحدة :مليار دج

البيان	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
رسم ارباح المناجم	0.04	0.16	0.04	0.02	0.03	0.05	0.06	0.03

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على :طالبي محمد ،مسعودي عبد القادر، و اقع الجباية المحلية في الجزائر وسبل تفعيلها، مجلة دراسات جبائية، مجلد 8، العدد 2، 2019، ص 112.

شكل رقم (07) حصيلة رسم أرباح المناجم المحصلة كليا للجماعات المحلية الوحدة مليارد ج

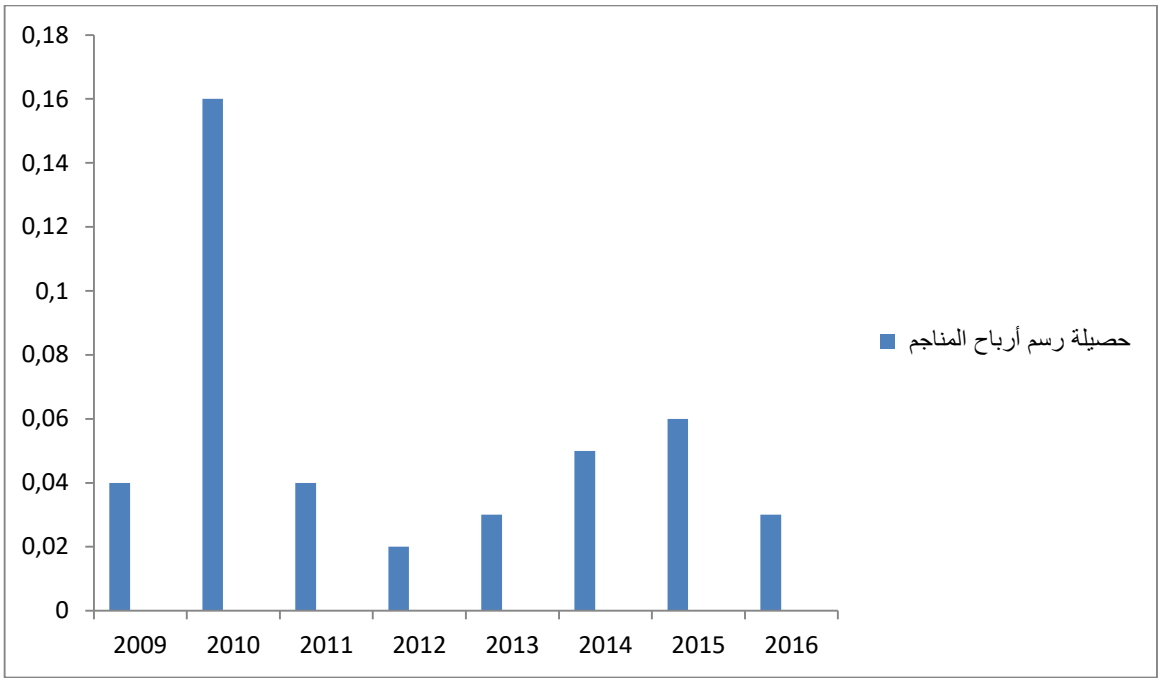

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على معطيات جدول رقم (15)

يبين الجدول رقم (15) والشكل رقم (07) حصيلة رسم أرباح المناجم المحصل كليا للجماعات المحلية ،حيث نلاحظ أن هناك تغيرا كبيرا في القيمة بين عامي 2009 و 2010 حيث زادت القيمة من 0.04 مليار دج إل 0.16 مليار دج، وانخفاض ملحوظ بعد عام 2010، حيث انخفضت القيمة في سنة 2011 إلى 0.04 مليار دج وتستمر في الانخفاض حتى تصل إلى أدنى قيمة لها في 2012 بقيمة 0.02 مليار دج، بعد عام 2012 نلاحظ تحسنا تدريجيا واستقرار في القيم حيث ارتفعت من 0.02 مليار دج إلى 0.03 مليار دج سنة 2013، ثم إلى 0.05 مليار دج سنة 2015 ونلاحظ تراجع طفيف في القيمة سنة 2016 إلى 0.03 مليار دج .

ثالثا : تطور الضرائب خارج المحروقات و الجباية البترولية :

يمثل الجدول رقم (16) تطور مساهمة الجباية البترولية و الايرادات خارج المحروقات في الايرادات العامة للفترة 2021/2009.

الجدول رقم (16):تطور الضرائب خارج المحروقات و الجباية البترولية للفترة 2009-2021

السنة	الايرادات العامة	الجباية البترولية		الايرادات خارج المحروقات	
		القيمة	النسبة %	القيمة	النسبة %
2009	3676	2412.7	65.63	1263.3	34.36
2010	4392.9	2905	66.12	1487.8	33.86
2011	5790.1	3979.7	68.73	1810.4	31.26
2012	6339.3	4184.3	66	2155	33.99
2013	5957.5	3678.1	61.73	2279.4	38.26
2014	5738	3388.4	59.04	2349.4	40.95
2015	4552.54	2373.5	46.51	2729.6	53.48
2016	5011.58	1781.1	35.32	3261.1	64.67
2017	6047.88	2200.1	36.18	3880.1	63.81
2018	6313.95	2776.22	41.35	3938.05	58.65
2019	6507.9	2714.47	41.71	3793.44	58.29
2020	5641	1921.6	34.06	3719.4	65.9
2021	6580.20	2609.2	39.65	3971.0	60.34

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على بوحفصي أنفال، بن شلاط مصطفى "دراسة تحليلية لفعالية النظام الضريبي خارج المحروقات في الجزائر للفترة 1990-2019، مجلة العلوم الإدارية والمالية، بشار(الجزائر)، المجلد 5، العدد 2، 2021، ص 291 وبنك الجزائر، التقرير السنوي 2021.

يبين الشكل 08 تطور الضرائب خارج المحروقات والجباية البترولية للفترة 2021/2009

الشكل (08): تطور الضرائب خارج المحروقات و الجباية البترولية للفترة 2009-2021

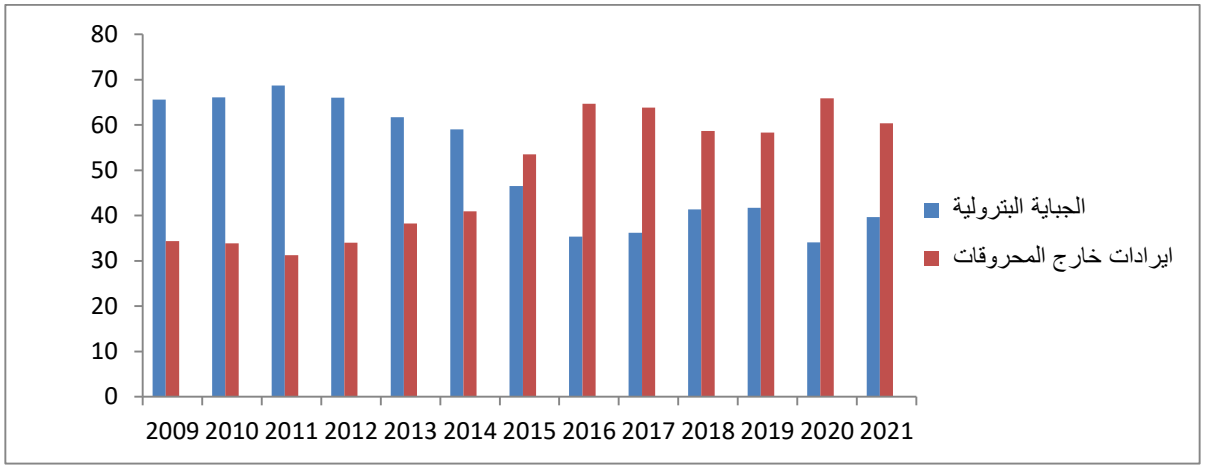

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على الجدول رقم (14)

يمثل الجدول رقم(16) والشكل رقم (08) تطور الضرائب خارج المحروقات**(بما فيها الضرائب على الأنشطة المنجمية)** والجباية البترولية خلال الفترة 2021/2009، حيث نلاحظ زيادة مستمرة في قيمة الايرادات العامة خلال هذه الفترة بنسبة79%، حيث كانت من سنة 2009 إلى غاية 2014 نسبة مساهمة الجباية البترولية اكبر من مساهمة الجباية البترولية في الايرادات العامة، كما نلاحظ ارتفاع الايرادات خارج المحروقات من 34.36% في سنة 2009 إلى 60.34% في سنة 2021، وبالرغم من التذبذبات في الجباية البترولية، إلا أن الزيادة في الايرادات الغير البترولية تساعد في موازنة الاقتصاد، وهذا راجع الى نجاح السياسات الاقتصادية التي تهدف إلى تقليل الاعتماد على النفط وتنويع مصادر الدخل، وهذا الاستمرار في هذا الجهود سيساعد على تحقيق استدامة اقتصادية وتقليل المخاطر المرتبطة بتقلبات أسعار النفط في المستقبل .

بعد استعراضنا للجدول والشكل نستنتج أن من بين الضرائب خارج المحروقات هناك ضرائب تخص الانشطة المنجمية مساهمتها في نسبة تطور الضرائب خارج المحروقات ضعيفة جدا .

رابعا : الاخضاعات الجبائية المنجمية للجماعات المحلية

تساهم الجباية المحلية بدرجة كبيرة في تحقيق التنمية المحلية من خلال الضرائب والرسوم الموجهة لصالح الهيئات المحلية، وهي من أهم مصادر تمويل الجماعات المحلية .

وفي الجدول رقم 17 نستعرض الاخضاعات الجبائية المنجمية المخصصة للجماعات المحلية لسنتي 2024/2023. كما جاءت في الميزانية العامة الأخيرة.

الجدول رقم (17) :الاخضاعات الجبائية المنجمية المخصصة للجماعات المحلية لسنة 2023 الوحدة: دج

النتائج	معدل ومبالغ التخصيص				
	الدولة	البلدية	الولاية	ص ت ض ج م	المجموع
الرسوم المنجمية	__	__	__	__	__
حق انشاء رخصة من الولاية	__	__	__	%100	100%
تقديرات التحصيل لسنة 2023	__	__	__	39090	39090
حق اعداد ناتج منجمي	%100	__	__	__	100%
تقديرات التحصيل لسنة 2023	81025	__	__	__	81025
الرسم المساحي السنوي	30%	__	__	70%	100%
تقديرات التحصيل لسنة 2023	44913	__	__	44913	89826
اتاوة الاستخراج	80%	__	__	20%	100%
تقديرات التحصيل لسنة 2023	5994205	__	__	1498551	7492756
حقوق المزاد العلني	%60	__	__	40%	100%
تقديرات التحصيل لسنة 2023	1033198	__	__	688799	1721997
مجموع التقديرات لسنة 2023	7190655	__	__	2358417	9549072

المصدر: قانون المالية 2023

والجدول رقم (18) يظهر معدل ومبالغ التخصيص للجماعات المحلية لسنة 2024

جدول (18) :معدل ومبالغ التخصيص للجماعات المحلية لسنة 2024 **الوحدة: دج**

النتائج	معدل ومبالغ التخصيص				
	الدولة	البلدية	الولاية	ص ت ض ج م	المجموع
حق إعداد الوثيقة رخص الولاية-	__	__	__	%100	%100
تقديرات التحصيل لسنة 2024	__	__	__	94509131	94509131
حق إعداد الوثيقة-المنتجات المنجمية	%100	__	__	__	%100
تقديرات التحصيل لسنة 2024	316509174	__	__	__	316509174
تقديرات التحصيل لسنة 2024	55923714	__	__	55923714	111846628
اتاوة استخراج المواد المنجمية	80%	__	__	%20	%100
تقديرات التحصيل لسنة 2024	645098914	__	__	1613524728	8067623642
حقوق المزايدات المنجمية	%60	__	__	%40	%100
تقديرات التحصيل لسنة 2024	32768023	__	__	21845349	54613372
مجموع التقديرات لسنة 2024	6863400811	__	__	1795372423	8658773234
مجموع التقديرات لسنة 2024	7190655	__	__	2358417	9549072

المصدر: قانون المالية لسنة 2024

***ص ت ض ج م : صندوق تضامن و الضمان للجمعات المحلية**

و تتمثل أهم التحديات التي تواجه الجباية المحلية في الجزائر :[1]

- ضعف الموارد الجبائية المحلية التي تشكل نسبة كبيرة من مجموع العوائد المحلية نتيجة الغش والتهرب الجبائي، كثرة الإعفاءات، ضعف التحصيل الجبائي.
- نقص التأطير والكوادر الإدارية وسوء توزيع إطارات الدولة من أجل تسيير الجباية المحلية، مما جعل جل البلديات تعاني العجز، وبالتالي تتطلب التدخل من طرف الدولة فتعود إلى المركزية، حيث أثبتت تجارب العديد من الدول أنه كلما كانت درجة استقلالية الإدارة المحلية أكبر، ازدادت قدرتها على توفير موارد مالية ذاتية، ويعني هذا تعزيز مبدأ اللامركزية، أي استقلالية مالية الإدارة المحلية .
- خصوصية الأقاليم في الجزائر مما يستدعي تدخل الدولة مركزيا خصوصا في المجال الاقتصادي.
- انعدام التكافؤ بين الإجراءات الجبائية والنفقات.
- إن أغلبية الضرائب والرسوم التي تجب لفائدة الجماعات المحلية هي عبارة عن ضرائب ورسوم ذات مردود ضعيف، وهذا راجع إما بسبب محدودية وعائها الضريبي، أو قلة المكلفين بها، في الوقت نفسه الضرائب والرسوم التي تحب لفائدة الدولة ذات مردود مرتفع .
- إن الجماعات المحلية وعلى الرغم من تمتعها بمجموعة من الرسوم لفائدتها ،فإن الدولة تملك السلطة في تأسيس الضرائب وتحديد القاعدة الخاضعة للضريبة المحلية ،ومنه لا يبقى هناك أي معنى للمركزية الجبائية.
- غياب نظام معلومات جبائي فعال، فمردودية المنظومة الجبائية تبدأ أولا بتوفر المعلومات الجبائية، فهي تعد بمثابة العمود الفقري لمصلحتي الوعاء والتحصيل، ذلك أنه في غياب قاعدة بيانات صحيحة عن النشاط الاقتصادي، يمكن تحقيق إيرادات جبائية عالية .
- توسع الاقتصاد الموازي، بحيث توجد الكثير من الأنشطة الاقتصادية بعيدة عن أعين الحكومات وأجهزتها الرقابية ،وفي ظل هذه الظروف تحدث المنافسة غير الشريفة، فتضعف الجباية المحلية خاصة الرسم على النشاط المهني والرسم على القيمة المضافة.

[1] نعيمةزيرمي، سنوسي بن عومر، **الجباية المحلية في الجزائر بين الواقع والتحديات**، مجلة الاستراتيجية والتنمية، مجلد 3، عدد 5، الجزائر، 2013، ص227.

المطلب الثاني : خطط و آفاق الثروة المعدنية في تمويل التنمية المحلية في الجزائر

يشهد قطاع التعدين في الجزائر تطورًا مستمرًا، لا سيما مع حرص الحكومة الجزائرية على وضع خطط منظمة تهدف من ورائها إلى تعظيم الاستفادة من الموارد المعدنية التي تمتلكها، و زيادة الإنتاجية وتنويع المنتجات المنجمية، ذات القيمة المضافة العالية ،وتطوير المشاريع الصناعية المنجمية الكبيرة الهادفة إلى تثمين الموارد المعدنية المحلية، وتسير أعمال القطاع وفق استراتيجية وطنية .

وتتمثل آفاق الثروة المعدنية والمعول عليها في أن تكون مصدرا مهما في الجباية المحلية في أهم الإتفاقيات التي تم توقيعها وتوقعات الحكومة بشأنها مؤخرا:

أولا : الاستراتيجية الوطنية لقطاع المناجم في الجزائر:

وتتمثل المحاور ضمن الاستراتيجية الوطنية الجزائرية في[1]:

1- **البحث والاستكشاف:** خلال المدة بين 2021 و 2023، حققت الدولة 26 مشروعًا للبحث المنجمي في 27 ولاية، تخصّ استكشاف 9 مواد منجمية هي الأكثر أهمية للاقتصاد الوطني، منها مجموعة معادن كانت تستوردها الجزائر من الخارج، وتدخل ضمن الدورة الصناعية للبلاد.

2- **تحسين الخريطة الجيولوجية للجزائر:** يعمل قطاع المعادن والمناجم في الجزائر على تحسين خريطة البلاد الجيولوجية، وذلك تنفيذًا لتوجيهات الرئيس عبد المجيد تبون خاصة فيما يتعلق بالالتزامات ال 54، التي أكد من خلالها أهمية تطوير قطاع المناجم.

3- **إطلاق المشاريع الفعلية:** يعدّ المحور الثالث وهو تجسيد المشاريع على أرض الواقع وترجمة فعلية للاستراتيجية الوطنية لقطاع المعادن والمناجم في الجزائر، إذ يهدف إلى الاستفادة من جميع مقومات البلاد وإمكاناتها في هذا المجال، ويحقق تطورًا وتنوعًا للاقتصاد الوطني.

ثانيا :الاتفاقيات المتوقعة

تم توقيع اتفاقيات عديدة نذكر منها :[2]

---

[1] **تقرير يكشف المشاريع وخطط العمل في قطاع المعادن والمناجم في الجزائر**، بالاعتماد على الجزائر الآن على الرابط : https://algeriemaintenant.dz/ تاريخ اطلاع 2024/05/25

[2] **قطاع التعدين في الجزائر يوقع 3 صفقات استثمار بالحديد والرصاص والزنك**، بالاعتماد على منصة الطاقة على الرابط : https://attaqa.net، تاريخ الاطلاع 2024/05/25.

1- **الاتفاقية الاولى** :وقّعت المؤسسة الوطنية للحديد والصلب "فيرال" (فرع مجمع سونارام) اتفاقية مع شركة "سينوستيل (Sinosteel) "الصينية، لبناء أول وحدة للمعالجة المسبقة لخام الحديد على مستوى منجم غارا جبيلات بطاقة تقدر بـ4 ملايين طن سنويًا.

2- **الاتفاقية الثانية** : إنشاء شركة مختلطة بين مؤسسة "توسيالي" التركية و"فيرال" ،لإنجاز وحدة لإنتاج مركزات خام الحديد بمنطقة تومبات ببشار بطاقة إنتاجية سنوية تقدر ب 1 مليون طن.

3- **الاتفاقية الثالثة** :تتعلق بإنجاز منجم باطني على مستوى منجم تالا حمزة مكمن الرصاص والزنك بواد أميزور، بطاقة سنوية تقدر ب 170ألف طن من الزنك و 30 ألف طن من الرصاص، بين الشركة المختلطة الجزائرية الأسترالية "وست ميديتيرانين زنك" و"سينوستيل" الصينية.

ثالثا : توقعات قطاع المناجم لبعض المعادن

يمكن لقطاع المناجم في الجزائر المساهمة ب 20 % من الناتج المحلي الخام ،هذه النسبة مرشحة للارتفاع في حال اتباع السياسة والاستراتيجية الصحيحة لتثمين موارد قطاع المناجم :[1]

1- **توقعات الفوسفات** : تحتل الجزائر المرتبة الثالثة عالميا، من حيث مخزون خام الفوسفات بحوالي 22 مليار طن ،وبفضل استغلال المنجم الجديد شرق البلاد ابتداء من 2026، ستصبح من البلدان الثلاثة الأولى في تصدير هذه المادة، لذلك سعت الجزائر إلى عقد صفقات مع الصين بقيمة 7 مليار دولار ،ما سيسمح بزيادة الإنتاج ليوفر 7 إلى 8 مليار دولار سنويا ،وهذا ما يضع الفوسفات مي المرتبة الثانية من حيث الايرادات بعد المحروقات.

2- **احتياطي الزنك** : تمركز الجزائر في المرتبة الثالثة عالميًا، من حيث احتياطي الزنك بعد تقدير احتياطيات المنجم الجديد بمنطقة تالا حمزة في بجاية، الذي يُعَد من بين أكبر 10 مناجم في العالم من حيث احتياطيات الزنك والرصاص، ودخل مرحلة الاستغلال في نوفمبر من سنة 2023، كما يتوقع وبحلول سنة 2026 إنتاج 470 ألف طن من تركيز الزنك و 30 ألف طن من تركيز الرصاص.

[1] **ما آفاق الاقتصاد الجزائري بعد تصنيفه ثالثا في أفريقيا**، بالاعتماد على الجزيرة نت عبر الرابط ومنصة الطاقة عبر الرابط https://attaqa.net https://www.aljazeera.net تاريخ الاطلاع 2024/05/25.

3- **احتياطي الذهب :** أما فيما يخص الذهب فيصل احتياطي الجزائر منه إلى حوالي 173.56 طن، وبلغ إنتاج الجزائر السنوي منه 6.8 مليون طن نهاية 2021، وبالرغم من أن الجزائر تأتي الثالثة عربيا في احتياطي الذهب، إلا أن تركيبة ملائمة من التشريعات والتسهيلات يمكن أن تجعلها في مرتبة أفضل عالميا.

4- **الحديد :** استغلال غارا جبيلات أحد اكبر مكامن الحديد في العالم، إذ تُقدَّر احتياطاته بأكثر من 3 مليار طن، الذي سيسمح بإنتاج 2 إلى 3 مليون طن من خام الحديد في المرحلة الأولى (2022-2025)، ثم 40 إلى 50 مليون طن سنويًا، ابتداءً من 2026، مما سيضمن إيرادات ب 10مليارات دولار سنويًا.

بعد استعراضنا لتوقعات قطاع المناجم لبعض المعادن المعول عليها أن تكون مصدرا مهما لمصادر تمويل الاتنمية المحلية إذا أحسن استغلالها يمكن تحقيق إيرادات كبيرة فمثلا : استغلال معدني الزنك و الرصاص يتوقع أن يحقق ايرادات بقيمة 400 مليون دولار مستقبلا، أما استغلال معدن الحديد بغار جبيلات سيمكن من تحقيق ايرادات ب10 مليارات دولار سنويا، إضافة إلى الفوسفات الذي يمكن أن يوفر 7 إلى 8 مليار دولار سنويا، هذا ما يضع الفوسفات في المرتبة الثانية من حيت الايرادات بعد المحروقات .

خلاصة الفصل الثاني :

بينا في هذا الفصل أن الجزائر تمتلك ثروات معدنية هائلة، مثل :الحديد والزنك والفوسفات والرصاص والذهب وأنواع كثيرة من الأتربة النادرة، حيث تعد هذه الثروات مصدرا هاما لتنويع الايرادات الحكومية . وأن الجزائر مازالت تعتمد بشكل كبير عل دخل النفط والغاز، من خلال مساهمتهما في الناتج المحلي الإجمالي، بالمقارنة مع قطاع الثروة المعدنية، الأمر الذي أدى إلى تواضع مساهمة هذا القطاع في الناتج المحلي. كما بينا أنه يمكن للثروة المعدنية أن تكون مصدرا مهما من المصادر التي يمكن الاعتماد عليها لتمويل الجباية المحلية بهدف تحقيق التنمية المحلية من خلال الايرادات الجبائية التي تحصلها هذه الثروات إذا تم استغلالها بالطريقة الأمثل .

خاتمة

توصلنا إلى مجموعة من النتائج بعد محاولة الإجابة على الإشكالية الرئيسية للدراسة المتمثلة في: ما هي أهمية الثروة المعدنية في تحسين الجباية المحلية بالجزائر ؟ نوجزها فيما يلي :

- تعد الجباية المحلية أحد العوامل المهمة في تمويل الجماعات المحلية بالموارد المالية التي تسمح لها بتحقيق أهدافها التنموية.
- تزخر الجزائر بإمكانيات معدنية ضخمة، وأنواع مختلفة من المعادن كالحديد والفوسفات والأتربة النادرة ذات القيمة الاقتصادية.
- على الرغم من توافر امكانيات معدنية هائلة في الجزائر، إلا أن هذا القطاع لا يزال بعيدا عن تأدية دوره كمصدر للجباية المحلية من خلال المؤشرات التي تم تناولها.
- تبني الجزائر لاستراتيجية وطنية تهدف إلى بعث قطاع الثورة المعدنية وقطاع التعدين من خلال سن قوانين ومنح تسهيلات، ووضع خطط استراتيجي، وتوقيع اتفاقيات تهدف من خلالها لجذب الاستثمارات الوطنية والأجنبية، من أجل تطوير هذا القطاع.
- على الرغم من تفعيل الدولة لنظام الجباية المحلية من أجل تعبئة مواردها المالية، إلا أن الضرائب والرسوم المخصصة للجماعات المحلية لا تضمن لها الاستقلالية المالية و الذاتية، والموارد الخاصة بالثروة المعدنية ليست استثناء.
- محدودية التفصيل في الإحصائيات المرتبطة بالثروة المعدنية رغم تدارك الأمر في ميزانية 2024/2023.
- يمكن للثروة المعدنية توفير مصادر ضريبية هامة للجماعات المحلية، من أجل تفعيل نظام الجباية المحلية الذي يعاني من تحديات عديدة تمت الاشارة إلى أهمها.

الاقتراحات :

من خلال دراستنا للجوانب المتعلقة باستغلال الثروة المعدنية في الجزائر، وإدراكنا لمدى أهمية هذا القطاع في تفعيل نظام الجباية المحلية نقدم مجموعة من الاقتراحات، أهمها :

- ضرورة تحسين مساهمة القطاع في زيادة الدخل الوطني، كما يساهم في توفير مناصب شغل لليد العاملة خاصة في مناطق تواجد المناجم .
- ضرورة توفير التمويل اللازم للمستثمرين من خلال إنشاء صندوق تمويلي لقطاع المناجم.
- القضاء على البيروقراطية وتسهيل الاجراءات الخاصة بالاستثمار .

- إنشاء حاضنات أعمال لمساعدة ومتابعة الشركات الناشئة في القطاع.
- جذب الاستثمار الأجنبي من خلال خفض نسبة الضريبة.
- توسيع شبكة البحث والاستكشاف وإعادة رسم خرائط جيولوجية أكثر دقة، وتطوير البنية التحتية.
- تحسين مردودية الموارد الجبائية من خلال إعادة النظر في الطرق المعمول بها في توزيع الموارد الجبائية المحلية.
- تفعيل دور الثروة المعدنية في تحسن الجباية المحلية، من خلال إصلاح النظام الضريبي، بحيث تكون الضرائب عادلة ومتوازنة، مع وجود تشجيع للامتثال الضريبي ومكافحة التهرب الضريبي.
- تعزيز الحوكمة في قطاع المناجم، لضمان أن تكون العائدات المعدنية موجهة بشكل صحيح نحو التنمية المحلية، وتحقيق الفوائد الاقتصادية والاجتماعية للمجتمعات المحلية.
- توفير جهات رقابية و مراقبة عمليات الاستخراج والبيع لضمان عدالة توزيع الإيرادات.
- تطوير قاعدة بيانات مرتبطة بالثروة المعدنية وقطاع المناجم والتعدين بشكل عام تكون متاحة ومحينة للاستفادة منها في الدراسات والخطط الإستراتسجية.
- ربط قطاع المناجم بالجامعة من خلال إبرام اتفاقيات تعاون، القيام بتنظيم دورات تكوينية، والمساهمة في تمويل برامج البحث الخاصة بالجامعة.
- الاستفادة من تجارب دولية ناجحة كالتجربة السعودية.

آفاق الدراسة :

للموضوع أبعاد كثيرة لم تناولها هذه الدراسة كلها، لذا عرضنا بعضا من جوانب آفاق الموضوع التي يمكن دراستها والتي نوجزها فيما يلي:

- ما هي التحديات و الصعوبات التي تواجه الاستثمار في قطاع التعدين؟
- ما هي التأثيرات السلبية الناتجة عن استغلال المناجم والمحاجر بالنسبة للإنسان والبيئة؟
- كيف يمكن تحقيق الاستفادة القصوى من الثروة المعدنية لتحسين الجباية المحلية؟
- ما هي القوانين والتشريعات اللازمة لضمان استغلال مستدام وفعَّال للثروة المعدنية، بما يضمن تحقيق الفوائد القصوى للمجتمع المحلي؟
- كيف يمكن استغلال الثروة المعدنية كبديل للتحرر من التبعية النفطية

قائمة المراجع

أولا : المراجع باللغة العربية :

1-الكتب:

- إبراهيم موسى الزرقطي، معجم المصطلحات والمفاهيم الجغرافية، المنهل للنشر، الأردن، 2007.

- جودة حسنين جودة، فتحي محمد أبو عيانة، قواعد الجغرافيا العامة الطبيعية والبشرية، دار المعرفة الجامعية، مصر، 2012.

- حمزة الجبالي، التنمية المستدامة استغلال الموارد الطبيعية والطاقة المتجددة، دار الأسرة للإعلام ودار عالم الثقافة للنشر، عمان، الاردن، 2016 .

- خلاصي رضا، النظام الجبائي الجزائري الحديث، الطبعة الثانية، الجزء الأول، دار هومه للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2006.

- رضا خلاصي شذرات النظرية الجبانية، ط1، دار هومه للنشر والتوزيع، الجزائر، 2014.

- سعيد عبد العزيز عثمان، مقدمة في الاقتصاد العام، الدار الجامعية ، الاسكندرية ، 2003 ،ص 86

- سهام محمود خصاونة ،أساسيات في العلوم العامة، الطبعة الأولى، المناهج للنشر والتوزيع، عمان، 2014 .

- عادل أحمد حشيش، أساسيات المالية العامة، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، 1992.

- عادل فليح، مالية الدولة، دار زهران للنشر والتوزيع، الأردن، 2010 .

- عبد الكريم صادق بركات، عبد المجيد دراز، علم المالية العامة، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، 1986.

- عبد الله بن محمد العمري، موسوعة العمري في علوم الأرض(المعادن والتعدين)،العبيكان للنشر، السعودية، 2024.

- عبد المطلب عبد الحميد، التمويل المحلي والتنمية المحلية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2001.

- فوزي سعيد الجدبة، الجغرافيا الاقتصادية، دار المعرفة الجامعية، مصر، 2023.

- محمد رضا محرم، الثروة المعدنية العربية، الطبعة الأولى، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت، 1984.

- محمود توفيق، الدولة في عالم بلا حدود، الطبعة الرابعة، مكتبة الأنجلو المصرية، الطبعة الرابعة، مصر، 2023 .

-عادل أحمد حنين، أساسيات المالية العامة، دار النهضة العربية، بيروت، 1992 .

2- المقالات

- أبو بكر بوسالم، حبيبة عامر، الاستغلال الأمثل للثروات المعدنية في الجزائر تحتمية استراتيجية للتنويع الاقتصادي، مجلة القانون العقاري والبيئة، المجلد 05، العدد 08، كلية الحقوق والعوم السياسية، جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم، الجزائر، 2017.

- طالبي محمد، مسعودي عبد القادر، واقع الجباية المحلية في الجزائر وسبل تفعيلها، مجلة دراسات جبائية، مجلد 8، العدد 2، الجزائر، 2019 .

- على بوحفصي أنفال، بن شلاط مصطفى "دراسة تحليلية لفعالية النظام الضريبي خارج المحروقات في الجزائر للفترة 1990-2019 ،مجلة العلوم الإدارية والمالية، المجلد 5، العدد 2، بشار (الجزائر)، 2021 .

- نعيمةزيرمي، سنوسي بن عومر، الجباية المحلية في الجزائر بين الواقع والتحديات، مجلة الاستراتيجية والتنمية، مجلد 3، عدد 5، الجزائر، 2013 .

-أمال شوتري، تصورات مستقبلية للصراع على الثروات المعدنية باستخدام منطق لعبة الكراسي الموسيقية، المجلة الدولية للأبحاث العلمية والتنمية المستدامة، المجلد 07، العدد 01، مصر، 2024.

-خذيري صبرينة، جنينة عمر، واقع الجباية المحلية في الجزائر- دراسة تحليلية - مجلة الرسالة للدراسات والبحوث الإنسانية، المجلد 7، العدد 8، الجزائر، 2023.

-عجيلة محمد، بن نوي مصطفى، الجباية المحلية بين المركزية والامركزية ودورها في تمويل التنمية المحلية، مجلة دراسات جبائية، العدد 1، الجزائر، 2012.

3-الرسائل الجامعية:

- ردوك عبد الحميد، حمي عبد المطلب، آليات تفعيل الجباية المحلية، مذكرة ماستر، قانون عام اقتصادي، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2020 .

- صياف عصام، أثر الجباية المحلية على مالية البلدية في الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتواره ، تخصص إدارة محلية، جامعة باتنة 1، الجزائر، 2018.

4- المجلات و الملتقيات العلمية :

- حياة بن اسماعين، وسيلة السبتي التمويل المحلي للتنمية، ورقة قدمت الى الملتقى الدولي حول سياسات التمويل وأثرها على الاقتصاديات دراسة حالة الجزائر والدول النامية، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2006 .

- عبد الباقي حياة، محاضرات في مقياس القانون الجبائي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بلحاج بوشعيب – عين تيموشنت، الجزائر، 2023.

- مجلس الأمة، مداخلة السيد وزير الطاقة والمناجم، 2021، المتوفرة على الرابطhttp://majliselouma.d

- مداخلة السيد وزير الطاقة والمناجم بمناسبة اليوم الاعلامي المنظم حول ترقية الاستثمار في قطاع المناجم، الجزائر، 2021، متوفرة على الرابط https://www.energy.gov.d .

5-التشريعات و القو انين

- قانون المالية 2024 .

- قانون المالية 2023 .

-الجريدة الرسمية ،سنة 2014،مادة 137 .

-الجريدة الرسمية ،سنة 2014،مادة 37.

-الجريدة الرسمية ،سنة 2014،مادة 40 .

6- تقارير-

_الديوان الوطني للإحصائيات

- بنك الجز ائر ،التقرير السنوي 2021 و التقرير السنوي 2015.

- الديوان الوطني للإحصائيات ،الجز ائر بالأرقام 2016 /2018.

7 -المو اقع الإلكترونية

hhttps://news.radioalgerie.dz/ar

http://majliselouma.d

https://algeriemaintenant.dz/ -

https://attaqa.net

https://elraed.dz،/

https://gloriousalgeria.dz/Ar/

https://tadamsanews.d

https://www.aljazeera.net

https://www.echoroukonline.com،/

https://www.energy.gov.d

ثانيا : المراجع باللغة الأجنبية :

- Source :Office nationale des statistique, Activité industrielle de 2013 a 2022 Série E, Statistiques économiques N°124, Alger

فهرس المحتويات

العنوان	الصفحة
الإهداء	–
شكر وعرفان	–
ملخص الدراسة	I
قائمة المحتويات	II
قائمة الجداول	III
قائمة الأشكال	VI
مقدمة	أ–ج
الفصل الأول: الإطار النظري حول الثروة المعدنية والجباية المحلية	
تمهيد	06
المبحث الأول: الأدبيات النظرية للثروة المعدنية	06
المطلب الأول : الثروات المعدنية	06
المطلب الثاني: أنواع وأهمية الثروات المعدنية	08
المطلب الثالث: التوزيع الجغرافي للمعادن في العالم وأكثر الدول انتاجا لها	12
المبحث الثاني: الإطار النظري للجباية المحلية	20
المطلب الأول: عموميات حول الجباية	20
المطلب الثاني: الجباية المحلية	23
المطلب الثالث: مبادئ الجباية المحلية وأهدافها	24
المبحث الثالث : الدراسات السابقة	28
المطلب الأول : الرسائل الجامعية باللغة العربية	28
المطلب الثاني : المقالات العلمية باللغة العربية	28
المطلب الثالث : الدراسات باللغة الأجنبية	31

خلاصة الفصل الأول	33
الفصل الثاني: الدراسة التطبيقية – دراسة حالة الجزائر –	
تمهيد	35
المبحث الأول: خصوصية الثروات المعدنية في الجزائر	36
المطلب الأول: التطور التاريخي للنشاط المعدني في الجزائر	36
المطلب الثاني: الاستراتيجية الوطنية لتطوير وتثمين الموارد المنجمية في الجزائر	39
المطلب الثالث: جهود الجزائر لتطوير قطاع المناجم	43
المبحث الثاني: الأهمية النسبية للثروة المعدنية في الإقتصاد الجزائري	46
المطلب الأول: إنتاج وتصدير المواد المنجمية خلال 2019/2009	47
المطلب الثاني: مساهمة الثروة المعدنية في الناتج المحلي الإجمالي للجزائر	51
المبحث الثالث: دور الثروة المعدنية في تحسين الجباية المحلية	57
المطلب الأول : واقع الجباية المحلية في الجزائر	57
المطلب الثاني : خطط و آفاق الثروة المعدنية في تمويل التنمية المحلية في الجزائر	66
خلاصة الفصل الثاني	69
الخاتمة	71
قائمة المراجع	75
فهرس المحتويات	80

الملخص :

تهدف الدراسة إلى البحث في مدى أهمية الثروة المعدنية في الجباية المحلية في الاقتصاد الجزائري، وإبراز أهمية التوجه إلى الاستثمار في قطاع المناجم، باستغلال الإمكانيات المتاحة من الثروات المعدنية. تم الاعتماد على المنهج الوصفي من خلال تحليل بعض المؤشرات والاحصائيات ذات العلاقة، وقد توصلت الدراسة إلى نتائج عديدة أهمها: محدودية استغلال الثروات المعدنية التي تملكها الجزائر في الجباية المحلية على الرغم من توفرها على احتياطات ضخمة .أوصت الدراسة أصحاب القرار بضرورة استغلال الثروة المعدنية في زيادة موارد الجباية المحلية كبديل استراتيجي للنفط والغاز بغرض تمويل الجماعات المحلية التي تعاني من قيد التمويل، بهدف تحقيق التنمية المحلية، وصولاً إلى التنمية الشاملة.

الكلمات المفتاحية : الثروة المعدية، الجباية المحلية، قطاع المناجم، التنمية المحلية، التبعية النفطية.

Abstract:

The study aims to investigate the importance of mineral wealth in local finance in the Algerian economy, and to highlight the importance of investment in the mining sector, by exploiting the available potential of mineral wealth. The discriptive approach was relied upon through the analysis of some relevant indicators and statistics. The study reached several results, the most important one is: the limited exploitation of mineral resources owned by Algeria for local finance despite its availability of huge reserves. The study recommended to decision-makers the need to exploit mineral wealth to increase local finance resources as a strategic substitute for oil and gas for the purpose of financing local groups that suffer from funding constraints, with the aim of achieving local development, leading to general development.

Keywords : Mineral wealth , local finance, mining sector, local development, oil dependence.